

الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً
للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) من وجهة نظر المستثمر في بورصة

عمان

إعداد

راكيل صايل عبدالخريسات

المشرف الأستاذ الدكتور

نعيم دهمش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

المحاسبة

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية الدراسات الإدارية والمالية

كانون الأول 2004

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) من وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان "

وأجيزت بتاريخ: 2005 / 5 / 17

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع	اسم الدكتور
	الأستاذ الدكتور محمد مطر
	الأستاذ الدكتور محمد ابو نصار
	الأستاذ الدكتور نعيم دهمش

الشكر والتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الطموح وسدد خطاي وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور نعيم دهمش الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل بجهد أو نصيحة وكان مثالاً للعالم المتواضع كما أشكر جميع اساتذة قسم المحاسبة الذين أبدوا الكثير من النصح حول الرسالة.

كما أشكر الأستاذين الكريمين عضوي لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور محمد مطر

والأستاذ الدكتور محمد أبو نصار

لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من ساهم في مساعدتي أثناء إعداد هذه

الدراسة.

الإهداء

لمن كان سنداً لي دائماً شريك حياتي
زوجي الحبيب.

وإلى مهجة قلبي وربيع حياتي
ابني
دانه وأحمد

فهرس المحتويات

ه	فهرس المحتويات
ز	فهرس الجداول
ط	فهرس الأشكال
ي	ملخص الدراسة
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
2	1.1. مقدمة
4	1.2. مشكلة الدراسة:-
6	1.3. فرضيات الدراسة:-
6	1.4. التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:-
7	1.5. التعريفات الإجرائية
9	1.6. الدراسات السابقة:-
22	1.7. محددات الدراسة:
23	الفصل الثاني الإطار العام لإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية
24	الإطار العام لإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية
24	2.1. المقدمة:
24	2.2. ماهية قائمة التدفقات النقدية:
24	2.3. عرض قائمة التدفقات النقدية:
25	2.4. أهداف قائمة التدفقات النقدية: Purpose Of The Statement Of Cash Flows
29	2.5. شكل وإعداد قائمة التدفقات النقدية:
34	2.6. مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية:
39	2.7. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: Predicting Future Cash Flow
41	الفصل الثالث قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والامريكية والبريطانية

42	3.1.المقدمة:
42	3.2.قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية
43	3.3.قائمة التدفقات النقدية وفق معايير المحاسبة الأمريكية
49	الفصل الرابع منهجية الدراسة وعرض النتائج وتحليلها
50	1.4.منهجية الدراسة:
50	1-1-4 مقدمة:
50	2-1-4 طبيعة وإطار الدراسة:
50	3-1-4 مجتمع الدراسة:
50	4: 1: 4 عينة الدراسة
54	4: 1: 5: أساليب جمع البيانات ومصادرها:
56	4: 1: 6 التصميم الإحصائي للدراسة وتحليل البيانات
59	4: 1: 7 خصائص عينة الدراسة:
64	4-1-8: الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية:
70	4-1-9 التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة
82	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
83	1.5.النتائج:
96	2-5 التوصيات:
97	المراجع
97	أولاً : المراجع العربية:
100	ثانياً المراجع الأجنبية
101	ثالثاً: الدوريات والمؤتمرات الأجنبية
103	الملاحق
110	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	البيان	رقم الجدول
63	جدول يبين عدد الاستبانات الموزعة والمستردة لعينة الدراسة.	الجدول رقم (1-4)
69	معامل الثبات الفا (تحديد ثبات أداة القياس)	الجدول رقم (2-4)
70	المؤهل العلمي لعينة الدراسة	الجدول رقم (3-4)
71	عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة	الجدول رقم (4-4)
72	التخصص العلمي لعينة الدراسة	الجدول رقم (5-4)
74	متوسط اعداد القرارات الاستثمارية المتخذة خلال الشهر من قبل عينة الدراسة	الجدول رقم (6-4)
76	الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) من وجهة نظر أفراد العينة (المستثمر الفرد والمؤسسي)	الجدول رقم (4 - 7)
80	المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) اختبار العينة الأحادية (T-test)	الجدول رقم (8-4)
81	اختبار العينة الأحادية (T-test) لأهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية	الجدول رقم (9-4)

- 83 الجدول رقم (10-4) اختبار العينة الأحادية (T-test) لأهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة الاستثمارية في قائمة التدفقات النقدية
- 84 الجدول رقم (11-4) اختبار العينة الأحادية (T-test) لأهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية
- 86 الجدول رقم (12-4) نتائج اختبار مقارنة آراء المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي حول أهمية بنود متطلبات قائمة التدفقات النقدية T- test
- 89 الجدول رقم (13-4) نتائج اختبار المتوسطات الترتيبية (Mean Rank) وقيمة z المحسوبة والجدولية العلاقة بين متغيرات الدراسة
- 91 الجدول رقم (14-4) نتائج اختبار بيرسون للعلاقة بين متغيرات الدراسة
- 95 الجدول رقم (1-5) ترتيب عناصر قائمة التدفقات النقدية حسب درجة أهميتها بالنسبة للمستثمر الفرد
- 98 الجدول رقم (2-5) ترتيب عناصر قائمة التدفقات النقدية حسب درجة أهميتها بالنسبة للمستثمر المؤسسي

فهرس الأشكال

الصفحة	البيان	رقم الشكل
7	نموزج الدراسة	الشكل رقم (1-1)
45	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في تحديد صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية	الشكل رقم (2-1)

الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7 من

وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان.

إعداد الطالبة

راكيل صايل الخريسات

بإشراف الأستاذ الدكتور

نعيم دهمش

ملخص الدراسة

تعتبر قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية التي تهم العديد من الجهات ذات العلاقة بالمنشأة، ومنها المقرضون حتى يتمكنوا من معرفة قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها وكذلك المستثمرون من أجل تقييم سعر السهم والوقوف على مدى قدرة الشركة على توزيع الأرباح ومواجهة متطلباتها من السيولة والتدفقات النقدية مستقبلاً ودرجة المرونة المالية لديها.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. تحديد الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي.
2. التعرف على أهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية وضمن الأنشطة الاستثمارية وضمن الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية.
3. بيان درجة التفاوت في أهمية المعلومات من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الباحثة بإعداد استبانة تتكون من (31) سؤالاً يتناول العناصر الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية والبنود المرتبطة بكل عنصر من عناصر القائمة (الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية)، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة وبالغلة 130 المتمثلة بالمستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي -ممثلاً بالشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن-.

وقد شملت الدراسة 56 شركة صناعية مدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان - لسنة 2004.

وقد تم استخدام اختبار T-test لاختبار الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية واختبار T-test للفرق بين عيني الدراسة بالإضافة إلى أساليب إحصائية وصفية. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تعتبر قائمة التدفقات النقدية مهمة من وجهة نظر كُـل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.
 2. تعتبر المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية مهمة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.
 3. يوجد تفاوت في درجة أهمية قائمة التدفقات كوحدة واحدة وفقاً لطبيعة المستثمر.
 4. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية فيما يتعلق بأهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لدى كل من المستثمر الفرد والمؤسسي.
 - 5- يعتمد المستثمر الفرد على البيانات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية بالدرجة الأولى تليها الأنشطة التمويلية فقائمة التدفقات النقدية ككل ثم على الأنشطة التشغيلية، في حين لا يوجد فروق في درجة اعتماد المستثمر المؤسسي على البيانات المرتبطة بعناصر قائمة التدفقات النقدية.
- وقد خلصت الباحثة إلى عدد من التوصيات منها دعوة الباحثين لدراسة مدى الالتزام الفعلي في إعداد قوائم التدفقات النقدية للشركات الصناعية.

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

4-1 فرضيات الدراسة

5-1 التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

6-1 التعريفات الإجرائية لبعض المصطلحات الواردة في الدراسة

7-1 الدراسات السابقة

8-1 محددات الدراسة

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

1.1.1 مقدمة:

تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر سواء كان مستثمراً فرداً أو مستثمراً مؤسسياً عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية وذلك بما تحويه تلك التقارير المالية من قوائم مالية وإيضاحات مرفقة بها، وإحدى تلك القوائم قائمة التدفقات النقدية التي تهتم العديد من الجهات ذات العلاقة بالمنشأة، ومنها المقرضون حتى يتمكنوا من معرفة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وكذلك المستثمرون من أجل تقييم سعر السهم والوقوف على مدى قدرة الشركة على توزيع الأرباح ومواجهة متطلباتها من السيولة والتدفقات النقدية مستقبلاً، ومعرفة درجة المرونة المالية لديها.

ولقد أدى إفلاس شركة (W.T Grant) وهي إحدى الشركات الأمريكية الكبرى، إلى حدوث تحول نحو المقاييس النقدية، ويعزى هذا التحول إلى تحقق مستخدمي القوائم المالية والعاملين بالتحليل المالي من ضرورة الاهتمام والتركيز على التغير في النقدية، وليس على أي مقياس آخر للأموال، فالقوائم المالية تركز أساساً على قياس الربح وفقاً لإساسة الاستحقاق، بينما يحتاج المحللون إلى مؤشرات تركز على مقدرة المنشأة بالوفاء بالتزاماتها النقدية، وقبول عمليات إحلال الإصول الانتاجية وتمويل التوسعات في عمليات المشروع. وما حدث في شركة (W.T. Grant)، أنها كانت تفصح عن أرباح متزايدة في نفس الوقت الذي كانت تتجه فيه الشركة إلى الإفلاس، ومن هنا بدأ البحث عن أسباب حدوث مثل هذه المشكلة.

وتبين فيما بعد أن الشركة على الرغم من إفصاحها عن الأرباح المتزايدة إلا أنها لم تتمكن من توليد النقدية الكافية من نشاطاتها من أجل سداد التزاماتها.

ففي السابق وقبل إفلاس شركة (W.T.Grant)، لم يكن مطلوباً من الشركات تقديم قائمة التدفقات النقدية في تقاريرها السنوية، ولكن مع انتشار خبر إفلاس هذه الشركة عام 1975 (دهمش، 1996، ص 4) أدى ذلك إلى نتيجة هامة جداً وهي: " أن تحليل التدفقات النقدية قد أصبح له أهمية كبيرة لكل من المستثمرين والدائنين، وغيرهم ممن هم بمهنة المحاسبة ".

فقد أدركوا أن الدخل الصافي لا يعتبر المقياس الوحيد لنجاح العمل، ومن هنا فإن قائمة التدفقات النقدية أصبحت من ضمن القوائم المالية الأساسية إلى جانب الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية، ونظراً لأهمية هذه القوائم فقد ألزمت معايير المحاسبة الدولية بالمعيار المحاسبي الدولي السابع المعدل عام (1992) المنشآت بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار وتقديمها كجزء مكمل لقوائمها المالية الرئيسية، وكذلك فقد تضمن قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة (1997) وتعديلاته لسنة (2002) وقانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة (1997) متطلبات تشريعية تلزم الشركات الأردنية بالتقيد بإعداد قائمة التدفقات النقدية لما تعكسه هذه القائمة من أهمية لبنود المعلومات الواردة فيها وأثرها على متخذي القرارات الاقتصادية المختلفة سواء مستثمرين أفراد أو مؤسسات.

كما أن قائمة التدفقات النقدية وحسب رأي مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) يجب أن تساعد المستثمرين والدائنين في تقدير ما يلي: (دهمش، 1996، ص8)

- 1- قدرة المنشأة على توليد تدفق نقدي موجب.
- 2- قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ودفع توزيعات الأسهم.
- 3- أسباب الاختلاف بين الدخل والتدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة المتعلقة بهذا الدخل.
- 4- آثار العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية على المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية محدودة. وتنبع أهمية الدراسة من أن التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة عمان وعلى اختلاف نشاطاتها تعتبر من أهم مصادر المعلومات والتي يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية لتلك الشركات وخاصة المستثمرين منهم، وبالتالي فإن نجاح القرارات الاستثمارية والمالية يعتمد على توافر المعلومات اللازمة لمتخذي هذه القرارات والتي تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية الرشيدة، ويمكن الحصول على هذه المعلومات من مصادر متعددة أهمها قائمة التدفقات النقدية.

تهدف الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:-

- 1- تحديد مدى الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمؤسسي.
- 2- التعرف على مدى أهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان.
- 3- التعرف على مدى أهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة الاستثمارية في قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان.
- 4- التعرف على مدى أهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان.
- 5- بيان درجة التفاوت في تحديد الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان.

1.2. مشكلة الدراسة:-

تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف على أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان. ويكمن تحديد عناصر مشكلة الدراسة بالبحث عن إجابة لكل من التساؤلات التالية:-

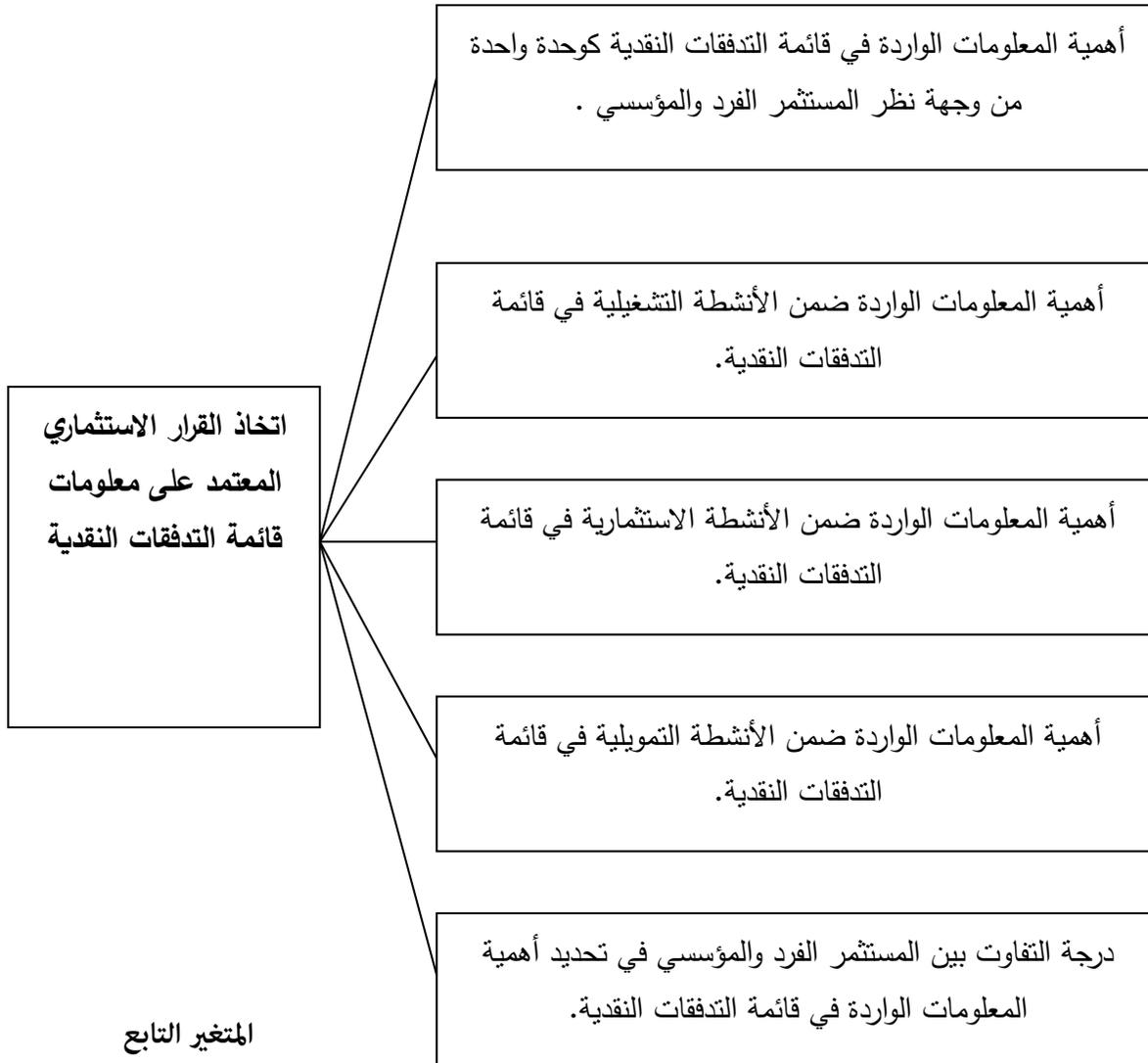
- 1- ما الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان ؟
- 2- ما أهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان ؟
- 3- ما أهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة الاستثمارية في قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان ؟

4- ما أهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان ؟

5- هل هناك تفاوت في تحديد الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي ؟

والشكل التالي يوضح نموذج الدراسة :-

الشكل رقم (1-1)



1.3. فرضيات الدراسة:-

الفرضية الأولى:

لا تعتبر المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) المعدل سنة (1992) مهمة من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري.

الفرضية الثانية:

لا تعتبر المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية مهمة من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري.

الفرضية الثالثة:

لا تعتبر المعلومات الواردة ضمن الأنشطة الاستثمارية في قائمة التدفقات النقدية مهمة من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري.

الفرضية الرابعة:

لا تعتبر المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية مهمة من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري.

الفرضية الخامسة:

لا يوجد تفاوت في تحديد الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة وأهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بين المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري.

1.4. التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:-

1 - قائمة التدفقات النقدية: هي القائمة التي تفسر لنا المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت

خلال الفترة، أي توضح لنا من أين أتت النقدية وأين أنفقت، وتفسر لنا أسباب التغير في رصيد النقدية:

(حماد، 2002، ص 246).

2- النشاطات التشغيلية: هي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المنشأة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص 144).

3- النشاطات الاستثمارية: هي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول الطويلة الأجل والتخلص منها، وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص 144).

4- النشاطات التمويلية: وهي النشاطات التي تنتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض طويلة الأجل التي تقوم بها المنشأة: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص 144).

5- القرار الاستثماري: التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة والمتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات: (موسى، 2001، ص 21).

6- الأهمية النسبية للمعلومات: مدى تأثير المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية في تغيير القرار الاقتصادي عند حذفها أو تحريفها وهي مرتبطة بمفهوم خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية. (حماد، 2002، ص 87).

1.5. التعريفات الإجرائية

1- مقاييس التدفقات النقدية: وتقسم إلى قسمين:

أ- مقاييس تقليدية: وهي المقاييس التي يتم استخراجها من قائمة التغيرات في المركز المالي، والتي كانت تستخدم قبل صدور معيار قائمة التدفقات النقدية، وتعتمد هذه المقاييس على إجراء بعض التعديلات المحدودة، على الربح المحاسبي للحصول عليها.

ب- مقاييس بديلة: وهي المقاييس التي يتم الحصول عليها من خلال قائمة التدفقات النقدية والمستخدمة كبديل لقائمة التغيرات في المركز المالي.

2- تسويات الاستحقاق: وتقسم إلى قسمين:

أ- تسويات الاستحقاق قصير الأجل: ويقصد بها التغيرات في الأصول المتداولة (باستثناء النقدية والأوراق المالية) مطروحة منها التغيرات في المطلوبات المتداولة (باستثناء الضريبة والتمويل قصير الأجل).

ب- تسويات الاستحقاق الطويل الأجل: وهي تمثل الأرباح التشغيلية مطروحاً منها التدفقات النقدية التشغيلية وتسويات الاستحقاق قصيرة الأجل.

3- هامش التدفقات النقدية: هو مؤشر على مقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من مستوى معين من المبيعات، أي أنه يمثل قدرة دينار المبيعات على توليد تدفقات نقدية.

4- السوقين الأول والثاني:

أ- السوق الأول: ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتم من خلاله التعامل بأوراق مالية، تحكمها شروط إدراج خاصة وفقاً لهذه التعليمات، وقد بينت المادة (5) من تعليمات الإدراج الشروط الواجب توافرها للشركات التي ينقل إدراج أسهمها من السوق الثاني إلى السوق الأول.

ب- السوق الثاني: هو ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتم من خلاله التعامل مع أوراق مالية تحكمها شروط إدراج خاصة وفقاً لتعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان.

1.6. الدراسات السابقة:-

حظيت بنود قائمة التدفقات النقدية باهتمام العديد من الباحثين في مجال المحاسبة والتمويل. وقد تمت مراجعة الأدبيات المحاسبية لأهم الدراسات التي تناولت قائمة التدفقات النقدية سواءً أكانت عربية أم أجنبية ويمكن الإشارة إلى الدراسات التالية:
أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (الوشلي، 2002)، بعنوان: " قدرة مقاييس التدفق النقدي والربح المحاسبي على التنبؤ بالتدفقات النقدية للبنوك التجارية" .

حيث هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة ما بين مقاييس التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية وقياس القدرة التنبؤية لكل منهما في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام نموذج متعدد المتغيرات، حيث تكونت

عينة الدراسة من (أربعة عشر بنكاً) من البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (1993-2000) حيث تضمنت الدراسة قياس مدى اختلاف القدرة التنبؤية للمتغيرات عند التطبيق على مستوى كل بنك، وعلى مستوى مجموعة البنوك ككل، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي في دراسته، فقد استخدم تحليل الانحدار التدريجي المتعدد، وتحليل الانحدار البسيط، ومصفوفة الارتباط بيرسون، لتحليل البيانات الأولية للدراسة، والمستخرجة من القوائم المالية للبنوك، من خلال تطبيق ثلاثة نماذج تنبؤية لاختبار فرضيات الدراسة.

وبحثت هذه الدراسة في القدرة التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية بالتدفقات النقدية المستقبلية للبنوك التجارية، والعلاقة بين هذه المقاييس، فقد توصلت الدراسة إلى أن مقاييس التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية توفر المعلومات الهامة لمتخذي القرارات سواء داخل تلك البنوك أو خارجها بحيث تحدد مدى قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته وإجراء توزيعات الأرباح في المستقبل.

2- دراسة (موسى، 2001)، بعنوان: " تحليل العلاقة بين القرار الاستثماري والمعلومات المنشورة في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية".

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على البيانات والمعلومات المنشورة في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية ذات الأهمية الخاصة من وجهة نظر المستثمرين أنفسهم، وقد جرت الدراسة في جامعة القدس على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية وعددها (43) شركة استخدم فيها الباحث الاستبانة وتحليل الدراسات السابقة وتوصل إلى أن هنالك أهمية كبيرة لما تتضمنه التقارير المالية من معلومات محاسبية منشورة عند اتخاذهم القرارات الاستثمارية.

3- دراسة (أبو حسان، 2001)، بعنوان: "المحتوى المعلوماتي للربح والتدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق للشركات المساهمة العامة الأردنية".

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحتوى المعلوماتي لكل من الربح ومكوناته المتمثلة بالتدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق وكذلك اختبار أثر عملية تقسيم الربح إلى مكوناته على المحتوى المعلوماتي لكل من الربح والتدفقات.

فقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب النماذج التقييمية وبيانات التدفق النقدي، وقامت بدراسة أثر كل من الربح والتدفقات النقدية كمتغيرات ظرفية مؤثرة على المحتوى المعلوماتي للربح والتدفقات النقدية، وبلغت عينة الدراسة (46) شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد فرق جوهري بين المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق من حيث تفسيرها لقيم السهم.

4- دراسة (الكراسنة، 2000)، بعنوان: "التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرباح والتدفقات النقدية".

وقد هدفت الدراسة إلى اختبار مقدرة الأرباح ومقاييس التدفقات النقدية المختلفة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية واشتملت عينة الدراسة على (45) شركة مساهمة عامة أردنية مدرجة في بورصة عمان في قطاعي الصناعة والخدمات خلال الفترة (1988 - 1998)، وقد تم استخدام نموذج السير العشوائي في عملية التنبؤ بالأرباح، وقد تضمنت هذه الدراسة أثر كل من حجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على عملية التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وتشير نتائج الدراسة إلى أن ترتيب المتغيرات حسب مقدرتها التنبؤية بالأرباح جاء كما يلي: الأرباح المحاسبية في المرتبة الأولى وصافي الدخل مضافاً إليه الاهتلاك في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة كل من التدفقات النقدية التشغيلية ورأس المال العامل التشغيلي.

وبينت نتائج اختبار (T-test) أن الأرباح بشكل عام أفضل من مقاييس التدفقات النقدية من حيث قدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

5- دراسة (حداد، 2000)، بعنوان: "العلاقة بين التدفقات النقدية من التشغيل والاستثمار والتمويل والعوائد غير العادية".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل والعوائد غير العادية، حيث تكونت عينة الدراسة من (44) شركة من الشركات الصناعية والخدمات المدروسة في بورصة عمان للفترة (1993 - 1998)، وقد تم اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية للعوائد غير العادية باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد علاقة بين التدفقات النقدية من التشغيل أو الاستثمار أو التمويل وبين العوائد غير العادية. وقد اتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة الخلايلة عام 1998 على السوق الأردني.

6- دراسة (الخلايلة،1998)، بعنوان: "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في الأجل الطويل".

حيث هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في الأجل الطويل، وتنبع أهمية الدراسة من أنها تبحث في طبيعة العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم ومدى اختلاف هذه العلاقة تبعاً لاختلاف طول فترة العائد وتعتبر من الدراسات الأولى التي استخدمت فترات عائد طويلة تزيد على سنة، حيث يتم تجميع التدفقات النقدية والعوائد للسهم على مدار عدة فترات مالية تمتد من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات لاختبار مدى قدرة التدفقات المتجمعة على تفسير عوائد الأسهم. ويتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية، في القطاع الصناعي المدرجة في سوق عمان المالي.

كما شملت عينة الدراسة (31) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (1985 - 1994). وقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطي لإختبار العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة متدنية بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وأن هذه العلاقة لا تتحسن بشكل ملحوظ عندما يتم إطالة فترة العائد.

7- دراسة (مبارك،1997)، بعنوان: "محتوى المعلومات في قائمة التدفق النقدي".

أجريت على الشركات المساهمة السعودية وشملت عينة الدراسة (13) شركة مساهمة سعودية لديها قوائم مالية منشورة لمدة سنتين على الأقل للفترة من (1992-1996). وروعي أن تغطي قطاعات وأنشطة اقتصادية متعددة، وقد استخدم الباحث لاختبار الفرضيات معامل الارتباط البسيط والمتعدد لدراسة العلاقة بين المقاييس النقدية ومقاييس الاستحقاق.

ويهدف البحث إلى التأكد من أهمية الإفصاح عن التدفقات النقدية وفقاً للقائمة المقترحة في مشروع قائمة التدفق النقدي الذي أعدته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وذلك من خلال إجراء دراسة اختبارية على الشركات السعودية للتعرف على جدوى المعلومات المضافة التي توفرها قائمة التدفقات ، وكذلك المقاييس والمؤشرات النقدية إلى جانب معلومات المحاسبة على أساس الاستحقاق.

وقد توصل مبارك إلى نتائج وهي أن معلومات قائمة التدفقات النقدية تعكس تقييماً للسياسات المالية للشركات المساهمة السعودية.

8- دراسة (فياض، 1995)، بعنوان "العلاقة بين المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفق النقدي المعدلة ومخاطر السوق (بيتا)"

وقد هدفت الدراسة إلى إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لأسس معدلة بحيث تركز على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية المستمرة كوسيلة لتقييم مقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية ومن ثم اشتقاق النسب المالية اعتماداً على هذه البيانات لمعرفة علاقتها مع مخاطر السوق النظامية. وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة مقدارها (30) شركة من القطاع الصناعي للشركات المساهمة العامة الأردنية للفترة من (1989 - 1993). وقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير قيمة بيتا السوق كمقياس للمخاطر النظامية، بينما استخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد المتغيرات لمعرفة العلاقة بين المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفق النقدي المعدلة ومخاطر السوق النظامية (بيتا).

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة هامة إحصائياً بين تغير هامش التدفقات النقدية ومخاطر السوق النظامية وعدم وجود علاقة هامة بين بقية المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات المالية المعدلة والمخاطر النظامية.

9- دراسة (الهيني، 1994)، بعنوان: "المعلومات المحاسبية المؤثرة على قرارات المستثمرين في سوق عمان المالي". قد اجريت هذه الدراسة في الجامعة الأردنية في عام 1994 وكان مجتمع الدراسة يتمثل في المستثمرين والوسطاء في سوق عمان المالي سابقاً (بورصة عمان حالياً) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما يلي:-

أ- المعلومات المحاسبية المؤثرة على قرارات المستثمرين في سوق عمان المالي.

ب- اختبار درجة الوعي المحاسبي لدى المستثمرين الأردنيين.

ج- تحليل التباين بين وجهات نظر المستثمرين والوسطاء ومدى اهتمام المستثمرين باستخدام النسب المالية للتنبؤ بمستقبل استثماراتهم.

وقد أظهرت الدراسة النتائج على النحو التالي:

قيام الفئتين المذكورتين بدراسة التقارير المالية قبل القيام بعملية الاستثمار وجاء ترتيب الاهتمام بالقوائم المالية على النحو التالي:

الميزانية، الأرباح والخسائر، تقرير مدقق الحسابات، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات والملاحظات الواردة بالتقرير.

10- دراسة (الغرايبة والجيوسي، 1989)، بعنوان: "التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وملاءمتها لقرار الاستثمار المالي".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملاءمة التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية لقرار الاستثمار المالي.

وقد تم جمع البيانات اللازمة باستخدام استبانة تحتوي على (33) بنداً تم توزيعها على (19) بنكاً ومؤسسة مالية و (15) شركة تأمين.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المستثمرين يولون قائمة مصادر الأموال واستخداماتها أهمية كبيرة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

هنالك العديد من الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع التدفقات النقدية، ومن هذه الدراسات ما

يلي:-

1- دراسة (Garrod, et.,al, 2000)، بعنوان: "القيمة الملائمة للعوائد والتدفقات النقدية و تسويات

الأستحقاق"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار المحتوى المعلوماتي لكل من الربح والتدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق، وقد قسمها الباحثون إلى تسويات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، واستخدم الباحثون فيها أسلوب النماذج التقييمية واعتمدوا في دراستهم على البيانات التاريخية واستخدم كل من الأرباح والتدفقات النقدية والتسويات (كمتغيرات ظرفية)، بحيث تؤثر على المحتوى المعلوماتي. وتكونت عينة الدراسة من (6760) مشاهدة على الشركات غير المالية في بريطانيا والمدرجة في سوق لندن المالي للفترة من (1992 - 1996)، ومن النتائج التي توصل إليها الباحثون: " أن النموذج الذي يستند على التدفقات النقدية يوفر قيمة معلوماتية أكثر مما يوفره النموذج المستند على الأرباح وأن القيمة المعلوماتية تنتج من عملية فصل الأرباح إلى مكوناتها".

2- دراسة (Chari,1999)، بعنوان: "استخدام التسويات والتدفقات النقدية للتنبؤ بالعوائد".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فيما إذا كان المحللون الماليون يأخذون في اعتبارهم وبشكل كامل المعلومات المحتواة في التدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق عند التنبؤ بالأرباح المستقبلية. وقد وجد Chari بأن المحللين الماليين في الشركات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية يتجاهلون المعلومات الماضية عن الأرباح بشكل أكبر عندما تكون تسويات الاستحقاق للسنة الماضية كبيرة مقارنة مع التدفقات النقدية، وأنه من الممكن للمحللين الماليين أن يحسنوا من توقعاتهم عن طريق استخدام مكونات الأرباح في هذه التوقعات، وتظهر هذه التحسينات بشكل أكبر للشركات التي تمتلك حجم أكبر من التسويات في أرباح العام الماضي.

3- دراسة (Supriyadi,1999)، بعنوان: "العلاقة بين المعلومات المحاسبية والتدفقات النقدية المستقبلية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار القيمة المعلوماتية للمعلومات المحاسبية وقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، حيث قام Supriyadi باختبار (5) نماذج للتنبؤ بالتدفقات النقدية مستنداً بذلك إلى متغيرات محاسبية مختلفة تم استخراجها من القوائم المالية، حيث بلغت عينة الدراسة (61) شركة مدرجة في سوق جاكرتا في أندونيسيا للفترة من (1990 - 1997).

وتوصل الباحث إلى "أن بيانات التدفقات النقدية توفر معلومات أفضل من الأرباح في عملية تقدير النقدية المستقبلية".

4- دراسة (Pfeiffer, et.al., 1998)، بعنوان: "المضمون المعلوماتي للتدفقات النقدية والأرباح غير النقدية". وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار المضمون المعلوماتي للتدفقات النقدية والأرباح غير النقدية من خلال دراسة العلاقة بين عوائد الأسهم والبنود التي تتكون منها الأرباح (النقدية، وغير النقدية). وقد تم قياس مكونات الأرباح بالاعتماد على المعلومات التاريخية المتسلسلة، وقد تم اختبار المضمون المعلوماتي لهذه البنود عن طريق التنبؤ بالأرباح المستقبلية مقاسة بالربح للسهم الواحد EPS.

وشملت عينة الدراسة الشركات المدرجة في (Compustat*) لسنة 1997 والتي تنتهي سنتها المالية في 12/31 حيث بلغت عدد المشاهدات (22253) مشاهدة خلال الفترة من (1981 - 1996). وكانت نتائج هذه الدراسة " أن المضمون المعلوماتي للأرباح النقدية يفوق الأرباح غير النقدية، وأن استخدام نموذج التنبؤ بمكونات الأرباح يكون أفضل ممثل لتوقعات السوق من نموذج السير العشوائي".

5- دراسة (Cheng, et.al., 1996)، بعنوان: "استمرارية تحقيق العائد والمحتوى المعلوماتي الإضافي للتدفقات النقدية التشغيلية "

* Compustat : هي قاعدة بيانات في السوق المالي الأمريكي تشمل بيانات مالية عن الشركات المشتركة بها وتكون بياناتها متاحة.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كان المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يزداد بزيادة توليد الأرباح للفترة من عام 1988-1992 للشركات المدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE). وقد بلغ عدد الشركات الداخلة في الدراسة 1470 شركة/ سنة، حيث افترضت الدراسة أن محتوى المضمون المعلوماتي للتدفقات النقدية يزداد عندما تكون الأرباح المحاسبية متغيرة، وقد تم قياس هذا التأثير بالتغير في الأرباح منسوباً إلى الأسعار في بداية الفترة، واستخدم الباحثون في الدراسة العوائد السنوية غير العادية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المحتوى المعلوماتي الإضافي للأرباح المحاسبية ينخفض، والمحتوى المعلوماتي لمعلومات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يزداد كلما إنخفضت الأرباح المتحققة للشركات المدرجة في بورصة نيويورك، خلال فترة الدراسة.

6- دراسة (Clubb, 1995)، بعنوان: "المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية والتدفقات المالية و التدفق النقدي

"

وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية والتدفقات المالية والتدفق النقدي في المملكة المتحدة على الشركات المدرجة في سوق لندن حيث بلغ حجم العينة (74) شركة للفترة من (1955 - 1984) حيث استخدم Clubb في دراسته نموذجاً متعدد المتغيرات لتوقع الأرباح والتدفقات النقدية والعائد غير المتوقع.

وقد خلص الباحث Clubb إلى "أن الأرباح غير النقدية الحالية والمستقبلية أفضل لغايات تقييم حقوق الملكية وأن المضمون المعلوماتي للأرباح الموزعة أفضل من الأرباح المحاسبية".

7- دراسة (Finger,1994)، بعنوان: "قدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية " وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار قدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية حيث تم استخدام البيانات المالية للفترة من (1935 - 1987)، حيث تنبأت الدراسة بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام طريقة السلاسل الزمنية (Time Series Method)، حيث بلغ حجم عينة الدراسة (50) شركة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأظهرت النتائج "أن الأرباح لها مقدرة كبيرة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية حيث تحقق ذلك في (88%) من عينة الدراسة وقد أعطى نموذج السير العشوائي أفضل النتائج للتنبؤ بالأرباح لسنة واحدة ونسبة (52%)". أما فيما يتعلق بالتنبؤ بالتدفقات النقدية فقد أظهرت النتائج أن الأرباح منفردة أو مع التدفقات النقدية لها مقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية على المدى الطويل وقد تحقق ذلك في (90%) من الشركات في عينة الدراسة، وقد تميزت التدفقات النقدية بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في المدى القصير من سنة واحدة إلى سنتين وتبين أن لكل من الأرباح والتدفقات النقدية تقريباً نفس المقدرة في التنبؤ بالتدفقات النقدية في المدى الطويل وهو من (4 - 8) سنوات.

8- دراسة (Livant And Zarowin,1990)، بعنوان: "المحتوى المعلوماتي الإضافي لمكونات التدفقات النقدية " هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مكونات التدفقات النقدية والعوائد على الأسهم حيث شملت مكونات التدفقات النقدية. التدفق النقدي التشغيلي والتمويلي والاستثماري.

وقد قام الباحثان بأخذ عينة للفترة من (1973 - 1986) للبيانات المالية المنشورة لـ (345) شركة في السوق الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية وتوصلا إلى أن تصنيف التدفق النقدي إلى عناصره من الأنشطة التشغيلية والتمويلية يزيد من قوة الارتباط بينهما وبين العوائد على الأسهم من حيث أن تصنيف التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية إلى عناصره لا يؤثر على درجة الارتباط مع العوائد على الأسهم وتوصلت الدراسة أيضاً إلى "أهمية المعلومات التي يقدمها التدفق النقدي التشغيلي والتمويلي في تقييم الأنشطة الاقتصادية والتي تختلف عن تلك المعلومات التي تقدمها قائمة الدخل".

9- دراسة (Bernard and Stober, 1989) بعنوان: " طبيعة وقيمة معلومات التدفقات النقدية و الاستحقاقات "

وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار نتائج الدراسة التي قام بها الباحث (Wilson,1987)، وذلك لأن المشكلة في دراسة Wilson كما يراها الباحثان هي أن الفترة الزمنية التي اشتملت على البيانات الربعية للسنوات (1981،1982) هي فترة قصيرة.

قام الباحثان باختبار كل من الفرضية المتعلقة بأن التدفقات النقدية بالمتوسط على فترات معينة أطول، وعلى الشركات المالية في سوق الأسهم الأمريكي، وهي أفضل من تسويات الاستحقاق تحت ظروف اقتصادية معينة حيث كانت فترة الدراسة من (1977 - 1984) ولم يجدا دعماً لهذه الفرضية، وكذلك الفرضية المتعلقة بأن طبيعة المعلومات المحتواة في التدفقات النقدية وتساويات الاستحقاق تتغير تبعاً لتغير عنصر معين من عناصر تسويات الاستحقاق (مثلاً التغير في رصيد المخزون، والتغير في رصيد الذمم المدنية)، ولم يجدا دعماً لهذه الفرضية أيضاً.

وتوصلا في النهاية إلى وجود سببين محتملين لهذه النتائج هما:

الأول: أن التأثيرات المختلفة على الأسعار للتدفقات النقدية وتساويات الاستحقاق لا يمكن حصرها أو ضبطها بمتغيرات ظرفية.

الثاني: أن سبب مشكلة عدم التأكد المتعلقة بمحتويات البيانات المالية يتم حلها لو عكس أثرها قبل تواريخ إصدار البيانات المالية.

10- دراسة (Bowen, et, al,1987)، بعنوان: " العلاقة بين العوائد وتنوع مقاييس التدفقات النقدية "

وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار المضمون المعلوماتي للأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية وعلى عينة من الشركات في السوق المالي الأمريكي المدرجة بـ ال Compustat حيث تم استخدام البيانات المالية للعشر سنوات الأخيرة لهذه الشركات.

وأظهرت الدراسة أهمية التدفقات النقدية التشغيلية في تقييم أصول الشركات وبينت دور الأرباح المحاسبية ورأس المال العامل التشغيلي ومقاييس التدفقات النقدية المختلفة في النموذج المفسر لأسعار الأسهم. وخلصت الدراسة إلى "أن المضمون المعلوماتي للتدفقات النقدية، يتناسب مع المضمون المعلوماتي للأرباح

ورأس المال العامل التشغيلي معاً، ولم تثبت الدراسة بأن رأس المال العامل التشغيلي يحتوي على مضمون معلوماتي أعلى من الأرباح".

11- دراسة (Ray burn,1986)، بعنوان: "العلاقة بين التدفق النقدي التشغيلي والأستحقاقات وبين عوائد الأسهم"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت بيانات التدفق النقدي توفر معلومات إضافية بالمقارنة مع البيانات المعدة على أساس الاستحقاق.

جمعت بيانات مالية عن كل شركة للفترة من عام (1962 - 1982) وشملت عينة الدراسة (175) شركة في امريكا. حيث قام الباحث بدراسة العلاقة بين كل من التدفق النقدي التشغيلي والذي حسب بتعديل صافي الدخل بالبنود المعدة على أساس الاستحقاق، والبيانات المعدة على أساس الاستحقاق (Accrual Data)، وبين عوائد الأسهم.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين كل من التدفق النقدي التشغيلي والمستحقات وبين العوائد غير المتوقعة، كما تبين أن كلاً من التدفق النقدي التشغيلي والبيانات المعدة على أساس الاستحقاق يوفر معلومات مختلفة عن الآخر.

وتتلخص نتائج الدراسات السابقة بأنها توصلت إلى نتائج متعارضة ومتضاربة فيما بينها فبعضها توصل إلى أن التدفقات النقدية ذات أهمية من حيث المعلومات الواردة ضمنها وهي ما توصل له كل من :

(الغرابية والجيوسي،1989)و(مبارك،1997)و(موسى،2001)و(الوشلي،2002)

و(Livant And Zarawin,1990)و(Clubb,1995)و(1998 Pfeiffer, et.al.)

و(Supriyadi,1999)و(Chari,1999)و(Garrod,Giner And Larran, 2000).

والبعض الآخر توصل إلى أن التدفقات النقدية لا تحتوي على قيمة معلوماتية إضافية عن الأرباح (Bowen, et.al.,1987).

والبعض الآخر يرى أن أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية لا تختلف من حيث الأهمية عن تلك المعلومات الواردة في قائمة الدخل، ومن هذه الدراسات :

(أبو حسان، 2001) و (Finger, 1994).

وعلى ما يبدو أن الأسباب المحتملة لتعارض واختلاف النتائج التي توصلت لها هذه الدراسات هو اختلاف البيئة التي طبقت عليها الدراسة أو الفترات التي أجريت عليها الدراسة أو الاختلاف في مستوى تعقيد النماذج المدروسة أو كل هذه الأسباب معاً.

ويمكن حصر ما يميز هذه الدراسة عن غيرها فيما يلي:-

أولاً: إن هذه الدراسة ركزت على أهمية كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، عند اتخاذ القرار الاستثماري من قبل المستثمر (الفرد، والمؤسسي).

ثانياً: إن هذه الدراسة ركزت على التفاوت في أهمية بنود قائمة التدفقات النقدية بين المستثمر (الفرد، والمؤسسي).

ثالثاً: تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بعدد المتغيرات ونوع النموذج المستخدم في الدراسة.

1.7. محددات الدراسة:

- 1- تقتصر هذه الدراسة على المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي وبالتالي لا يمكن تعميمها على الفئات الأخرى من مستخدمي التقارير المالية.
- 2- إن هذه الدراسة تقيس أهمية الإفصاح عن المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية، ولم تقم الباحثة بقياس دقة المعلومات لأنها خارج إطار هذه الدراسة.

الفصل الثاني الإطار العام لإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية

1-2 المقدمة

2-2 ماهية قائمة التدفقات النقدية

3-2 عرض قائمة التدفقات النقدية

4-2 أهداف قائمة التدفقات النقدية

5-2 مكونات قائمة التدفقات النقدية

6-2 شكل وأعداد قائمة التدفقات النقدية

7-2 مصادر معلومات التدفقات النقدية

8-2 تحليل قائمة التدفقات النقدية

9-2 التدفق النقدي الحر

الفصل الثاني

الإطار العام لإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية

2.1. المقدمة:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها اصحاب المصالح عند اتخاذهم القرارات المختلفه ومنذ فتره اصبحت قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم الالزامية بالنسبة للمنشات الاقتصادية الى جانب كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة الارباح المحتجزة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقد حلت هذه القائمة محل قائمة التغيرات في المركز المالي. وعلق المحللون والمستثمرون والدائنون وغيرهم من المهتمين بالدوائر المالية والاقتصادية اهمية كبيرة على قائمة التدفقات النقدية التي طالما طالبوا بان تكون إحدى القوائم المالية الهامة التي تبين مقدرة المنشأه على توليد النقدية ومدى مرونتها المالية ومقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض، ودفع أرباح الأسهم.

2.2. ماهية قائمة التدفقات النقدية:

تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها إحدى القوائم المالية التي الزم المعيار المحاسبي الدولي السابع (المعدل عام 1992) بإعدادها من قبل جميع المنشآت وتقديمها كجزء مكمل لقوائمها المالية لأي فترة تقدم عنها تلك القوائم، وهي القائمة التي تبين الكيفية التي تولد فيها المنشأة النقدية وما يعادلها والكيفية التي تستخدم فيها هذه النقدية وما يعادلها.

2.3. عرض قائمة التدفقات النقدية:

- يجب أن تظهر قائمة التدفق النقدي خلال الدورة المالية التدفقات الناتجة عن كل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويمكن ان يكون لعملية واحدة علاقة بفعاليتين كما لو تم تسديد الدائن بمبلغ يشمل أصل الدين والفوائد، ففي هذه الحالة تسجل الفوائد ضمن النشاط التشغيلي ومبلغ الدين ضمن النشاط التمويلي. (المصري، 2002، ص 15).

2.4. أهداف قائمة التدفقات النقدية: Purpose Of The Statement Of Cash Flows

صممت قائمة التدفقات النقدية لكي تحقق الأغراض التالية: (حماد، 2002، ص 247)

- 1- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: فالنقدية وليس الربح المحاسبي هي التي تستخدم في سداد المطالبات والتوزيعات وفي معظم الحالات فإن المتحصلات والمدفوعات النقدية التاريخية تقدم تنبؤات جيدة للتدفقات المستقبلية.
- 2- تقييم قرارات الإدارة: فإذا قام المديرين باتخاذ قرارات استثمارية جيدة فإن أعمالهم سوف تزدهر أما إذا قاموا باتخاذ قرارات استثمارية غير جيدة فإن المنشأة التي يديرونها سوف تعاني. وتقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الاستثمارات في الشركة وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة.
- 3- تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد واصل الدين للدائنين، ويهتم المساهمون بالحصول على توزيعات أرباح على استثماراتهم كما يهتم الدائنون بالحصول على الفوائد واصل الدين في المواعيد المحددة لذلك وتقدم قائمة التدفقات النقدية المساعدة للمستثمرين والدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المنشأة على تنفيذ هذه الالتزامات.
- 4- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة، وعادةً فإن النقدية وصافي الدخل يتحركان معاً، فالمستوى المرتفع من الدخل يؤدي إلى حدوث زيادة في النقدية والعكس بالعكس، ومع ذلك فإن رصيد النقدية يمكن أن ينخفض مع تحقيق المنشأة لأرباح مرتفعة، وكذلك يمكن أن يزيد مستوى النقدية مع تحقيق المنشأة لأرباح منخفضة.
- 5- يستخدم المحللون الماليون قائمة التدفقات النقدية أداة تحليلية بحيث يتم احتساب بعض النسب المالية الهامة مثل نسبة التغطية ونسب اليسر والتي تعتبر مؤشراً لمقدرة الشركة على خدمة الدين ودفع توزيعات أرباح الأسهم وقدرتها على الوفاء بجميع الديون، أما لغايات تقييم الأسناد فإن اهتمام المحللين ينصب على قياس مقدرة الشركة على خدمة الدين.

6- وتستخدم البنوك التجارية قائمة التدفقات النقدية في تقييم مخاطر الائتمان وكذلك تزويدهم بالمعلومات التي تساعد في تخطيط الاحتياجات المالية وتخصيص الموارد ومراقبة التدفقات النقدية والسيولة (دهمش، 1996، ص 11).

مما سبق نلاحظ أن الهدف الأساسي لقائمة التدفقات النقدية هو تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. أما الهدف الثانوي فيتمثل بتوفير المعلومات على أساس نقدي بالنسبة للنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة، وحسب رأي مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، فإن المعلومات المعطاة في قائمة التدفقات النقدية إذا ما استخدمت بالإضافة إلى المعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى مثل قائمة الدخل والميزانية وقائمة الأرباح المجمعة والإيضاحات المتعلقة بهذه القوائم فإنها يمكن أن تساعد كلا من المستثمرين والمقرضين والموردين وغيرهم لتقييم الأغراض السابق ذكرها (دهمش، 1996، ص 7).

5-2 مكونات قائمة التدفقات النقدية: Classification of The Statement Of Cash Flows

يتمثل المدخل الرئيسي لقائمة التدفقات النقدية على النحو التالي:

1- الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة النقدية (تدفقات نقدية داخلية) وتلك التي تؤدي إلى نقص النقدية (تدفقات نقدية خارجية).

2- تصنيف النقدية الداخلة والخارجة في واحدة من ثلاثة أنشطة وفقا لنوع النشاط الذي تسبب في حدوث

التدفق النقدي وتشمل هذه النشاطات:- (Kieso, et.al., 2004, p.192)

أ- أنشطة التشغيل.

ب- أنشطة الاستثمار.

ج- أنشطة التمويل.

أ- أنشطة التشغيل: (Operating Activities) :

وهذه الأنشطة تؤدي إلى إيجاد الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالنشاط الرئيسي للمنشأة، ولذلك فإن أنشطة التشغيل تؤثر على قائمة الدخل التي يتم إعدادها وفقاً لأساس الاستحقاق، بينما قائمة التدفقات النقدية

تفصح

عن تأثيرها على النقدية، ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

1- المتحصلات النقدية من العملاء.

2- المتحصلات النقدية من الفوائد والتوزيعات نتيجة الاستثمارات المالية.

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية ما يلي:-

1 - المدفوعات النقدية للموردين والعمالة.

2 - مدفوعات الفوائد والضرائب.

ويعتبر التدفق النقدي الموجب ومبلغ كبير والناتج من التشغيل علامة جيدة. وعلى المدى الطويل فإن التشغيل يجب أن يكون هو المصدر الأساسي للنقدية في المنشأة.

ب- أنشطة الاستثمار: (Investing Activities)

وتتمثل في الزيادة أو النقص في الأصول الطويلة الأجل المتاحة للمنشأة كذلك تتأثر الأنشطة من الاستثمار بحسابات الأصول غير المتداولة مثل اصدار وتحصيل القروض أو الاستثمار في حقوق ملكية الشركات الأخرى.

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة الاستثمار ما يلي :

- 1- تدفقات نقدية من بيع أصول ثابتة.
- 2- تدفقات نقدية من بيع أوراق مالية طويلة الأجل (ليست في حكم النقدية)
- 3- تدفقات نقدية من تحصيل القروض طويلة الأجل التي سبق وان منحها الشركة للغير.
ومن الامثلة على التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة الاستثمار ما يلي:

- 1- تدفقات نقدية من شراء أصول ثابتة.
- 2- تدفقات من شراء اوراق مالية طويلة الأجل (ليست في حكم النقدية)
- 3- تدفقات نقدية في صورة قرض للغير.

ج- أنشطة التمويل: (Financing Activities)

وتشمل أنشطة التمويل على النقدية التي تحصل عليها المنشأة من المستثمرين والدائنين لأجل بدء التشغيل والمحافظة على استمراره ويمكن أن توضح أنشطة التمويل ما إذا كانت الشركة تقترض بكثافة أم لا، ويجب هنا على الشركات الموازنة في تمويل عملياتها بين مصادرها الداخلية الممثلة بحقوق الملكية وبين الاقتراض الخارجي، بما يحقق العائد الأمثل للمنشأة.

وتشمل المكونات الرئيسية للتدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التمويل ما يلي:

- 1- إصدار اسهم عادية أو أسهم ممتازة.
- 2- إصدار سندات.
- 3- اقتراض نقدي من الغير.
- 4- بيع اسهم خزانة.

كما وتشمل المكونات الرئيسية للتدفقات النقدية الخارجة من أنشطة التمويل ما يلي:

- 1- شراء أسهم خزانة.
- 2- سداد واطفاء السندات.
- 3- سداد أصل القروض.
- 4- سداد وتوزيعات الأرباح على المساهمين.

ويمكن تلخيص الأنشطة والبنود المتعلقة بمكونات قائمة التدفقات النقدية من خلال ما يلي:

نوع النشاط	مجال التأثير
أنشطة التشغيل	1- قائمة الدخل. 2- الأصول المتداولة فيما عدا النقدية. 3- الخصوم المتداولة.
أنشطة الاستثمار	الأصول الطويلة الأجل.
أنشطة التمويل	الخصوم غير المتداولة (الطويلة الأجل) وحقوق الملكية

2.5. شكل واعداد قائمة التدفقات النقدية:

هناك طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهما:-

- أ- الطريقة المباشرة.
- ب- الطريقة غير المباشرة.

أولاً : الطريقة المباشرة: Direct Method

وهو حسب هذه الطريقة يتم بيان المتحصلات النقدية الأساسية من أنشطة التشغيل حيث تبين كل نوع رئيسي للمقبوضات النقدية التشغيلية وكذلك كل نوع رئيسي من المدفوعات النقدية التشغيلية وبشكل متواصل في قائمة التدفقات النقدية وتعتبر تلك الأنشطة عن الفرق بين المتحصلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بالبنود

المنفصلة التالية:(Epstein & Mirza,2001,P99)

- 1- المتحصلات النقدية من العملاء.
- 2- المتحصلات من أرباح الأسهم والفوائد.
- 3- المتحصلات التشغيلية الأخرى مثل التسويات التأمينية والقضائية والأموال المستردة من الموردين إن وجدت.
- 4- المدفوعات النقدية للاجور والسلع والخدمات المستلمة.
- 5- الفوائد المدفوعة.
- 6- المدفوعات النقدية التشغيلية الأخرى مثل التبرعات الخيرية إن وجدت.
- 7- المبالغ التي يتم ردها للعملاء والتسويات القضائية.

إن هذه الطريقة تقدم المزيد من المعلومات لمتخذي القرارات ويفضل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) في المعيار (95) استخدام هذه الطريقة حيث توضح هذه الطريقة الآثار النقدية الناتجة عن صفقات المنشأة والتي تمثل مهارة أساسية لتحليل القوائم المالية وذلك لأن أساس الاستحقاق غالباً ما يخفي التأثيرات النقدية.

مزايا الطريقة المباشرة:

الميزة الأساسية للطريقة المباشرة (حجازي، 1988، أ، ص13) أنها تبين كلا من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل بمعنى أنها أكثر اتساقاً مع الغرض من الطريقة غير المباشرة والتي توفر معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية في حين لا توفر الطريقة غير المباشرة معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية وإمّا تبين صافي التدفقات النقدية فقط (الفرق بين المقبوضات والمدفوعات) من أنشطة التشغيل.

ويرى المؤيدون للطريقة المباشرة أنها تسهل معرفة مصادر المتحصلات النقدية من أنشطة التشغيل والغرض من المدفوعات النقدية لأنشطة التشغيل عن الفترات الماضية ويعتبر مفيداً في تقدير التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل في المستقبل بالإضافة الى ذلك فإن توفير معلومات عن المصادر الرئيسية للمتحصلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل يعتبر أكثر فائدة من المعلومات التي تقتصر على الناتج الحسابي فقط - صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل - عند تقييم مقدرة المنشأة الاقتصادية على:-

1- توفير نقدية كافية من أنشطة التشغيل لسداد ديونها.

2- إعادة الاستثمار في عملياتها.

3- إجراء توزيعات الأرباح على أصحاب الملكية.

والخلاصة أن الطريقة المباشرة تكشف عن معلومات أكثر تفصيلاً تفيد في اتخاذ القرارات وإجراء تقديرات تتعلق بالمستقبل بدلاً من الطريقة غير المباشرة التي تقتصر على الناتج الحسابي الذي يبين النتيجة النهائية- صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ويرى كثير من المحاسبين الذين يعدون القوائم المالية للشركات انهم لا يمكنهم حالياً تجميع بيانات يمكنهم من تحديد بعض المعلومات مثل النقدية المحصلة من العملاء أو النقدية المدفوعة للموردين بصورة مباشرة من النظم المحاسبية المتاحة حالياً، ولكن المؤيدين للطريقة المباشرة يردون على ذلك بأن الكلفة الإضافية اللازمة لتوفير بيانات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية بصورة مباشرة لا تعتبر هامة نسبياً، وأرى أن ذلك كان في الماضي عديدة وقبل سنوات عديدة حيث كان نظم المحاسبية المتاحة قليلة جداً أو غير متوفرة، فكان المحاسب

يتكبد عناء تجميع المتحصلات من العملاء وكذلك المدفوعات للموردين، وبشكل خاص في المؤسسات المالية كالبنوك التجارية، إلا أنه في الوقت أصبح من السهل الحصول على هذه المعلومات في ظل أنظمة المعلومات المحاسبية الحديثة.

ثانياً: الطريقة غير المباشرة: Indirect Method

ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بموجب هذه الطريقة عن طريق إجراء تسوية (تعديل) لصافي دخل المنشأة وتدفعاتها النقدية من عملياتها، بتحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية عن طريق: (دهمش، 1996، ص26)

- 1- إضافة جميع المصاريف غير النقدية إلى صافي الدخل (مثل مصاريف الإهلاك وإطفاء الأصول غير الملموسة، وإطفاء خصم السندات، وضرائب الدخل المؤجلة) والتي خصمت في تلك الفترة عند حساب صافي الدخل، ونلاحظ أن هذه البنود تخفض من الدخل ولكنها لا تخفض النقدية.
 - 2- تنزيل جميع الإيرادات غير النقدية مثل (إطفاء علاوة إصدار السندات، والنقص في التزام الضريبة المؤجلة، وأرباح الوحدات التابعة التي لم توزع بعد).
 - 3- طرح أية مكاسب أو إضافة أية خسائر تم تكبدها في مختلف العمليات مثل بيع أصل غير متداول أو السداد المبكر لدين طويل الأجل.
- ويهدف النوعان الأول والثاني من التسويات إلى إزالة أي بنود غير نقدية يتم إدراجها في صافي الدخل وفقاً لأساس الاستحقاق في حين يهدف النوع الثالث من التسوية إلى تجنب ازدواجية حصر التدفقات النقدية لبعض البنود.

ومن أجل تحويل رقم صافي الدخل إلى رقم التدفقات النقدية من التشغيل وفقاً لهذه الطريقة فإنه يلزم إجراء مجموعة من التسويات تشمل حسابات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ذات الصلة بالتشغيل. وعلى النحو التالي:

- الزيادة في الأصول المتداولة استخدام للنقد

- النقص في الأصول المتداولة مصدر للنقد

- الزيادة في المطلوبات المتداولة مصدر للنقد

- النقص في المطلوبات المتداولة استخدام للنقد

مزايا الطريقة غير المباشرة: (حجازي، 1998، أ، ص 14)

الميزة الرئيسية للطريقة غير المباشرة أنها تركز على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، بمعنى أنها توفر حلقة ربط بين قائمة التدفقات النقدية وكل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

ويعتقد بعض المحاسبين المسؤولين عن إعداد القوائم المالية أن تعديل صافي الدخل بحيث يبين صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (الطريقة غير المباشرة) أقل تكلفة من توفير معلومات عن كل من إجمالي المتحصلات النقدية والمدفوعات المرتبطة بأنشطة التشغيل ونظراً لأن الطريقة غير المباشرة هي الطريقة الوحيدة التي كانت مستخدمة في إعداد قائمة التدفقات النقدية (قائمة التغيرات في المركز المالي) فإن المستخدمين للقوائم المالية أكثر دراية ومعرفة بهذه الطريقة كما أن المؤيدين للطريقة غير المباشرة يعبرون عن قلقهم من أن الطريقة المباشرة التي تعرض معلومات قائمة الدخل بصورة فعالة وفقاً للأساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق قد توحى بتصور خاطئ للقارئ بأن صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل يعتبر في نفس درجة الأهمية أو أفضل من صافي الدخل كمقياس للأداء. وترى الباحثة أن هذا التصور ليس خاطئاً

إذ أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على درجة كبيرة من الأهمية بحيث تفوق أهمية صافي الدخل كأداة قياس للأداء أحياناً، فعلى الرغم من أن المعلومات عن الأرباح من الممكن أن تظهر مقدار النقدية التي تم التوصل إليها. إلا أن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية هي فقط التي تبين ما إذا كانت هذه النقدية حقيقية (أي سائلة).

2.6. مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية:

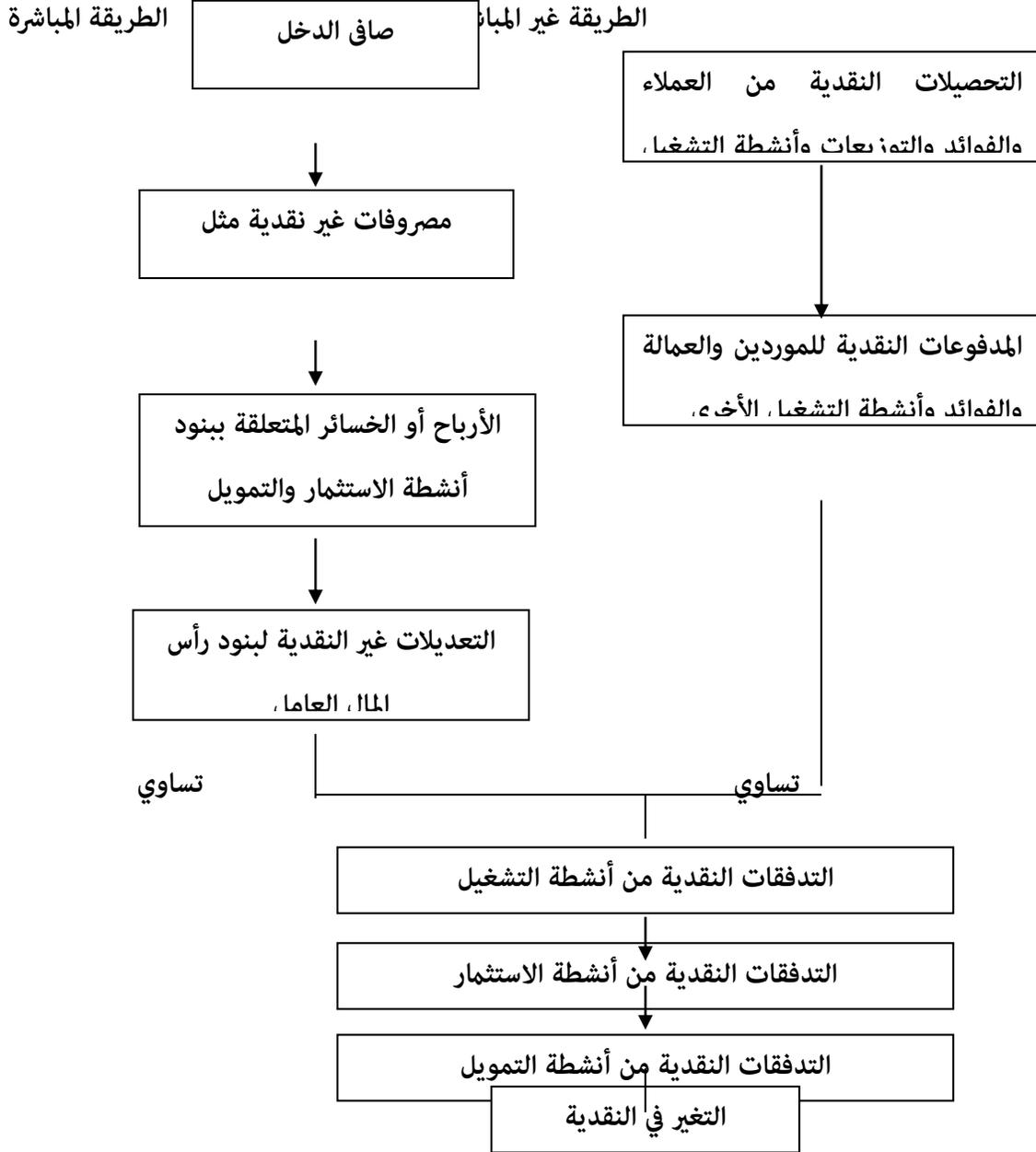
يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالحصول على المعلومات اللازمة والتي عادة يتم الحصول عليها من ثلاثة مصادر وهي:

- 1- قائمة مركز مالي مقارن في نهاية الفترة المالية الحالية وفي نهاية الفترة المالية السابقة.
- 2- قائمة دخل عن الفترة الحالية.
- 3- بيانات إضافية عن عمليات مختارة من الأستاذ العام توفر معلومات تفصيلية لتحديد كيف تولدت النقدية أو استخدمت خلال الفترة.

والشكل التالي يبين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة:

في تحديد صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية

الشكل رقم (2-1)



المصدر: (حماد، 2002، ص 261)

2.7. تحليل قائمة التدفقات النقدية:

أكد العديد من الدراسات أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية ومدى تأثيرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية حيث يؤدي تحليل قائمة التدفقات النقدية للكشف عن علاقات هامة، وكذلك تقييم الاداء المالي، حيث ان التقييم النسبي للاداء هو احد الاستخدامات الهامة لمعلومات نسب التدفق النقدي. إن اهم الاغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية ماييلي: (مطر،2003، ص 161)

1- تقييم جودة او نوعية ارباح الشركة:

من اهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتخدم اغراض تقييم نوعية ارباح الشركة

هي:

1/1 - نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:-

التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التشغيلية

وتحدد هذه النسبة بالمعادلة = $\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الاساسية}}$

ويقصد بالاحتياجات النقدية الاساسية ما يلي:

أ- التدفقات النقدية الخارجة للانشطة التشغيلية.

ب- مدفوعات اعباء الديون (فوائد الديون).

ج- الانفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الانتاجية.

د- سداد الديون المستحقة خلال العام.

2/1 - مؤشر النقدية التشغيلية: Operating Cash Index

صافي التدفق النقدي التشغيلي

ويحدد بالمعادلة التالية = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الدخل}}$

صافي الدخل

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة ارباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

3/1 - مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي Operating Index

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة}} = \text{ويحدد هذا المؤشر بالمعادلة التالية}$$

وتوضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

4/1 - العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي Cash Flow Return on Assets

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{ويحدد بالمعادلة التالية}$$

وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

5/1 - نسبة التدفق النقدي التشغيلي: Operating Cash Flow Ratio

$$\frac{\text{جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{ويحدد بالمعادلة التالية}$$

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية

2- تقييم السيولة: Liquidity

وترتبط قوة او ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فاذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني فائضاً نقدياً يمكن لإدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد ديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على الشركة البحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك أما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل.

زد على ذلك فان عرض مصادر واستخدامات النقد التشغيلي يوفر مؤشرات تفيد في اختبار مدى كفاءة سياسات التحصيل

ومن أهم النسب المفيدة في تقييم سيولة المنشأة ما يلي:

1/2 - نسبة تغطية النقدية Cash Coverage

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة الضرورية للأنشطة التمويلية والاستثمارية ما يلي:-

أ- الديون والقروض المستحقة الدفع

ب- الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار التمويلي.

ج- المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة.

د- توزيعات الأرباح.

2/2 - نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: Intercst Paid Ratio

فوائد الديون

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

ان ارتفاع هذه النسبة مؤشر سيء ينبئ بمشاكل ستواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون ويمكن عرض مقلوب هذه النسبة ليؤشر على مدى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون.

3.تقييم سياسات التمويل Financing Polices

ومن اهم هذه النسب المفيدة في هذا المجال:-

1/3 - نسبة التوزيعات النقدية Dividends paid ratio

التوزيعات النقدية للمساهمين

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتوفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها ادارة الشركة في مجال توزيع الارباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة، كما تعتبر مؤشراً لقدرة الشركة على توزيع ارباح نقدية عن طريق عرض مقلوب هذه النسبة.

2/3 - نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: Interest And Dividends Received Ratio

المتحصلات النقدية المحققة من ايراد الفوائد والتوزيعات
= $\frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من ايراد الفوائد والتوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التشغيلية}}$

وتقيس هذه النسبة الاهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض او في الاوراق المالية.

3/3 - نسبة الانفاق الرأسمالي: Capital Expenditure Ratio

الانفاق الرأسمالي الحقيقي

= $\frac{\text{الانفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الاجل واصدارات الاسهم والسندات}}$

وتقيس هذه النسبة الاهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الانفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الاصول الانتاجية الثابتة وتخدم هذه النسبة فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام اموالهم كما تعكس ايضا مدى نجاح ادارة الشركة في اتباع سياسة موافمة في تمويل الاصول الطويلة الاجل من مصادر تمويل طويلة الاجل.

2.7. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: Predicting Future Cash Flow

يمكن استخدام المؤشرات المشار اليها سابقاً والمشتقة من القائمة التاريخية للتدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية أي في اعداد كشف التدفق النقدي المقدر او ما يعرف بالموازنة النقدية

Cash Budget

2.8. التدفق النقدي الحر (Free Cash Flow):

يمكن تعريف التدفق النقدي الحر بأنه مقدار النقدية المتبقية بعد استبعاد النقدية التي يجب ان ترتبط بها الشركة لاستمرار عمليات التشغيل عند مستواها المخطط، ويجب ان تغطي هذه الارتباطات كلا من عمليات التشغيل الجارية والمستمرة والفوائد وضرائب الدخل وتوزيعات الارباح وصافي الانفاق الرأسمالي.

(Hackel,et,al.,2004,p.3)

ويمكن قياس التدفق النقدي الحر كما يلي:

التدفق النقدي الحر = صافي التدفق النقدي - التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للاستثمار
في الآلات والمعدات والاصول طويلة الاجل

إن النقدية اللازمة للعمليات الجارية أو المستمرة والفوائد وضرائب الدخل يجب أن تسدد حتى لا يتخذ الموردون والحكومة اجراءات غير مرضية، وبالرغم من أن توزيع الأرباح لا يعتبر أمراً ملزماً بالضرورة، فإن الأرباح الموزعة على المساهمين تعتبر عادة التزاماً من قبل المساهمين، وإذا تم تخفيضها أو عدم إقرارها فإن المساهمين لن يكونوا سعداء وقد تتأثر اسعار اسهم الشركة، كما أن صافي الانفاق الرأسمالي يمثل خطط الادارة للمستقبل.

فإذا كان التدفق النقدي الحر موجباً فإن ذلك يعني أن الشركة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع .

اما التدفق النقدي الحر السالب فيعني أن الشركة سيكون عليها التصرف في استثمارات عن طريق البيع، أو الاقتراض أو إصدار أسهم في الاجل القصير للاستثمار عند مستوياتها المخططة، وإذا بقي التدفق النقدي الحر سالبا للعديد من السنوات فإنه قد لا يكون بمقدور الشركة الحصول على نقدية عن طريق بيع استثمارات أو اصدار أسهم أو سندات.

الفصل الثالث

قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والامريكية والبريطانية

1-3 المقدمة

2-3 قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

3-3 قائمة التدفقات النقدية وفق معايير المحاسبة الأمريكية

4-3 قائمة التدفقات النقدية في المملكة المتحدة

3.1.1. المقدمة:

يصعب في الوقت الحاضر فهم أداء الشركات عندما تنشأ المعلومات المالية في مواقع جغرافية مختلفة حيث العديد من هذه الشركات تعد قوائمها المالية باستخدام قواعد ومعايير وتشريعات محاسبية مختلفة، وبالتالي توجد قيم أو مقاييس مختلفة لنفس الأحداث الاقتصادية. ومن هنا جاءت الحاجة الماسة لوجود معايير محاسبية متجانسة و إبلاغ مالي بلغة محاسبية واحدة. (دهمش، مؤتمر المحاسبة وتحديات العولمة 2002).

وقد أدت التغيرات في ممارسات منظمات الأعمال بعد الحرب العالمية الثانية إلى زيادة الطلب والاتجاه نحو إيجاد ممارسات عالمية في مجالي المحاسبة والتدقيق وتتمثل هذه التغيرات بشكل رئيسي في نشوء الشركات المتعددة الجنسية، وبروز دور أكبر للأسواق المالية والدولية، حيث نمت الشركات المتعددة الجنسية بشكل كبير خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، وأصبح لها دور مؤثر هام على جميع البلدان والحكومات وحتى على الأفراد. (Epstein and Mirza, 2001, P9).

3.2. قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها أصحاب المصالح عند اتخاذهم القرارات المختلفة، ومنذ فترة وجيزة أصبحت قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم الإلزامية بالنسبة للمنشآت الاقتصادية إلى جانب كل من قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة المركز المالي. ويُعلق المحللون والمستثمرون والدائنون وغيرهم من المهتمين بالدوائر المالية والاقتصادية أهمية كبيرة على قائمة التدفقات النقدية.

وعلى الرغم من أن الإطار الفكري العام لقائمة التدفقات النقدية واحد إلا أن الشكل الذي تأخذه قائمة التدفقات النقدية يمكن أن يختلف من دولة لأخرى، كما أن العديد من النقاط في قائمة التدفقات النقدية تخضع لمعالجات مختلفة حسب المعايير المحاسبية المستخدمة في تلك البلد. والجدول التالي يوضح الفروق في تطبيق واعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير

3.3. قائمة التدفقات النقدية وفق معايير المحاسبة الأمريكية

الأمريكية والمعايير البريطانية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:-

المعايير البريطانية	المعايير الأمريكية	معايير المحاسبة الدولية	موضوع المقارنة
قائمة التدفق النقدي	قائمة التدفق النقدي	قائمة التدفقات النقدية	1- اسم المعيار
- الأنشطة التشغيلية - العوائد على الاستثمارات وخدمة التمويل - الضرائب - الانفاق الرأسمالي وأنشطة الاستثمار المالية. - الاستحواذ والتخلص من الأصول - توزيعات الأرباح المدفوعة لإصحاب الملكية - إدارة الموارد السائلة - التمويل	انشطة تشغيلية انشطة استثمارية أنشطة تمويلية	انشطة تشغيلية انشطة استثمارية أنشطة تمويلية	2- أساس التصنيف
الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية بقيم معلومة والتي تكون تاريخ استحقاقها قريب بحيث يكون خطر التغير في قيمتها نتيجة التغيرات في اسعار الفائدة ضئيلاً.	الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية معلومة والتي يكون تاريخ استحقاقها في فترة أقصاها 90 يوم بحيث يكون خطر التغير في أسعار الفائدة ضئيلاً.	الاستثمارات قصيرة الأجل ما عدا الاستثمارات في الأسهم ما لم تكن في جوهرها نقدية معادلة عالية السيولة والقابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية بقيم معلومة والتي يكون تاريخ استحقاقها قريب بحيث يكون خطر التغير في قيمتها نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة ضئيلاً	3- البنود المعادلة للنقدية

<p>- الطريقة المباشرة وفيها يتم عرض التدفق النقدي التشغيلي في شكل مصادره الرئيسية كالنقد المقبوض من العملاء.</p> <p>- الطريقة غير المباشرة كما ورد في المعيار الدولي ويترب على اختيار هذا البديل إيضاحاً لكيفية احتساب التدفق النقدي.</p>	<p>كما في المعيار الدولي باستثناء عدم طلب إيضاح لكيفية احتساب التدفق النقدي التشغيلي بالأسلوب غير المباشر، وهي الطريقة المفضلة كما في المعيار الدولي.</p>	<p>-الطريقة المباشرة والتي يتم بموجبها الإفصاح عن البنود الرئيسية لإجمالي المقبوضات وإجمالي المدفوعات النقدية، وهذه هي الطريقة المفضلة - الطريقة غير المباشرة (كبديل آخر) والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة وتسويته بصافي التدفق التشغيلي</p>	<p>4- طريقة إعداد قائمة التدفقات النقدية</p>
<p>جميع العمليات والأحداث المالية المحققة للنقد من النشاط التشغيلي حيث يمثل صافي التدفق النقدي من هذه الأنشطة صافي الزيادة أو النقص في النقدية والنقدية المعادلة الناتجة من العمليات المولدة للربح التشغيلي.</p>	<p>جميع العمليات المالية والأنشطة التي لا تدرج تحت بندي الاستثمار والتمويل ويمثل التدفق النقدي الناتج من هذه الأنشطة العمليات المالية والاحداث التي يتكون منها صافي دخل المنشأة</p>	<p>النشاطات الرئيسية لتوليد الإيرادات في المنشأة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية. ويعتبر التدفق النقدي التشغيلي الناتج لهذه الأنشطة الرئيسية التي هي بمثابة العمليات المالية والأحداث الأخرى المدرجة في تحديد صافي الربح والخسارة للمنشأة.</p>	<p>5- الأنشطة التشغيلية</p>

<p>النشاطات المتعلقة باقتناء واستبعاد الموجودات المصنفة كموجودات ثابتة أو أي استثمارات مصنفة ضمن الموجودات المتداولة بخلاف. الأموال المعادلة للنقدية.</p>	<p>النشاطات المتعلقة باقتناء واستبعاد العقارات والمعدات والآلات واستثمارات الملكية والسندات والموجودات المنتجة الأخرى المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات بخلاف المواد التي تعتبر جزءاً من مخزون المنشأة</p>	<p>هي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود المعادلة للنقدية</p>	<p>6- الأنشطة الاستثمارية</p>
<p>وتشتمل التدفقات النقدية المحصلة أو المدفوعة من الحصول على القروض بهدف التمويل</p>	<p>وتشمل الموارد النقدية المحصلة من الملاك واستثماراتهم والعوائد المدفوعة أو المسلمة منهم واليهم بالإضافة إلى اقتراض وتسديد الأموال والحصول على الموارد الأخرى من الدائنين على المدى الطويل.</p>	<p>هي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الافتراض التي تقوم بها المنشأة</p>	<p>7- الأنشطة التمويلية</p>

<p>استخدام طريقة سعر الإقفال عند تسوية الربح أوالخسارة ويجب الإفصاح عن فروق اسعار الصرف الناشئة عن إعادة تحويل الأرصدة الافتتاحية لبنود النقدية و التحويل إلى سعر الإقفال</p>	<p>كما في المعيار الدولي</p>	<p>يتم تسجيل التدفقات النقدية التي تنشأ عن عمليات بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المشروع التي تنشر بموجبها بياناتها المالية وباستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التدفق النقدي</p>	<p>8- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية</p>
<p>تتضمن قائمة التدفقات النقدية تبويب يتعلق بهذا البند (الضرائب) ويحاول المعيار ربط كل التدفقات النقدية بالمعاملة الأصلية المولدة لها.</p>	<p>كما في المعيار الدولي</p>	<p>لا تتضمن قائمة التدفقات النقدية هذا التبويب حيث تم دمجها ضمن الأنشطة التشغيلية</p>	<p>9- الضرائب</p>
<p>يجب الإفصاح عن البنود غير العادية في حساب الأرباح والخسائر.</p>	<p>كما في المعيار الدولي</p>	<p>يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل كأنها ناشئة عن النشاطات التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية</p>	<p>10- البنود غير العادية</p>

<p>تدرج تحت عنوان مستقل وهو (العوائد على الاستثمارات وخدمة أعباء التمويل)</p>	<p>اعتبر المعيار الفوائد المقبوضة والمدفوعة ضمن الأنشطة التشغيلية</p>	<p>يسمح المعيار بتصنيفها بأسلوب منسق وثابت من فترة لأخرى باعتبارها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية</p>	<p>11- الفوائد المدفوعة والمقبوضة</p>
<p>يتم تبويب أرباح الأسهم المحصلة تحت عنوان مستقل (العوائد على الاستثمارات وخدمة أعباء التمويل) أما الأرباح الموزعة على حقوق الملكية فإنها تظهر تحت بند توزيعات الأرباح على اصحاب الملكية.</p>	<p>اعتبر المعيار المبالغ المقبوضة كحصص أرباح أسهم كعائد على الاستثمار في أسهم الشركات الأخرى ضمن الأنشطة التشغيلية. في حين اعتبر حصص أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة للمساهمين ضمن الأنشطة التمويلية</p>	<p>يسمح المعيار بتصنيف توزيعات الأسهم (المقبوضة والمدفوعة) بأسلوب ثابت من فترة لأخرى باعتبارها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية</p>	<p>12- توزيعات الأرباح والأسهم</p>
<p>يجب أن لا تظهر في قائمة التدفقات النقدية</p>	<p>لا تتم إظهارها في صُلب قائمة التدفقات النقدية وإنما يتم الإفصاح عنها على شكل ملاحظات على قائمة التدفقات النقدية</p>	<p>تستبعد العمليات غير النقدية من بيان التدفقات النقدية ويفصح عنها في مكان آخر في البيانات المالية</p>	<p>13- العمليات غير النقدية الهامة</p>

<p>يجب أن يكون هناك إيضاح يُلخص آثار الحيابة و الاستغناء بالنسبة للشركات التابعة مع بيان الآثار على مبالغ التدفقات النقدية المرتبطة بالاستحواذ على أو الاستغناء عن الشركات التابعة خلال الفترة.</p>	<p>كما في المعيار الدولي</p>	<p>يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن الحيابة أو الاستغناء عن الشركات التابعة والإفصاح عنها بشكل منفصل وضمن الأنشطة الاستثمارية</p>	<p>14- الإفصاح عن الحيابة والاستغناء</p>
<p>يوجد بعض الاستثناءات لبعض الشركات التابعة والصناديق المشتركة.</p>	<p>يوجد بعض الاستثناءات المحددة فيما يتعلق ببعض المنشآت الاستثمارية</p>	<p>لا يوجد أية استثناءات</p>	<p>15- الاستثناءات من قائمة التدفقات النقدية</p>

إن الافتقار في الوقت الحاضر لقواعد ومعايير محاسبية متناغمة حول العالم يقف عائقاً بالنسبة لعمولة أسواق المال، ويحد من قدرة المستثمرين في اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة بالنسبة للبدائل الاستثمارية المتاحة، وقيام المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية الآخرين بعملية مقارنة الفرص الاستثمارية، وبالمثل بالنسبة للشركات من أجل قياس وتقييم أوضاعها وأدائها مقارنة مع الشركات المنافسة، (حميدات، 2004، ص125)

الفصل الرابع منهجية الدراسة وعرض النتائج وتحليلها

1-4 منهجية الدراسة

1-1-4 مقدمة

2-1-4 طبيعة وإطار الدراسة

3-1-4 مجتمع الدراسة

4-1-4 عينة الدراسة

5-1-4 أساليب جمع البيانات ومصادرها

6-1-4 التصميم الإحصائي للدراسة وأساليب تحليل البيانات

7-1-4 خصائص عينة الدراسة

8-1-4 الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

9-1-4 التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات

1.4. منهجية الدراسة:

1-1-4 مقدمة:

يهدف هذا المبحث إلى بيان منهجية الدراسة، حيث تناول مجتمع الدراسة وعينتها ومعايير القياس، واختبارات صدق وثبات اداة القياس واساليب جمع البيانات بالإضافة إلى الاساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات والتوصل إلى نتائج الدراسة.

2-1-4 طبيعة وإطار الدراسة:

تعتبر الدراسة من النوع الوصفي الاستكشافي أو الاستقصائي المبني على آراء أو اتجاهات عينة البحث، وقد أجريت على الشركات المساهمة العامة الصناعية والمدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر حزيران/2004 ضمن السوقين الأول والثاني والمستثمرين الأفراد.

3-1-4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من القطاعات الاستثمارية في الاردن والتي تمثل المستثمر المؤسسي والمتمثل هنا في الشركات الصناعية المساهمة العامة والبالغ عددها (57) شركة في السوقين الاول والثاني بالإضافة الى المستثمرين الافراد وذلك لاختبار الفرضيات المتعلقة بمعرفة الاهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر هاتين الفئتين.

4: 1: 4 عينة الدراسة.

1- تكونت عينة الدراسة مما يلي:

أ. تم اختيار القطاع الصناعي ليُعبّر عن المستثمر المؤسسي، وقد جاء اختيار هذا القطاع لأنه يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في المملكة، فهو عصب الاقتصاد الأردني وله حجم تداول كبير في بورصة عمان. ويمتاز هذا القطاع بوجود محللين ماليين يساعدون متخذي القرارات الاستثمارية في الشركات الصناعية في اتخاذ القرار الاستثماري على أسس موضوعية.

ب. المستثمرون فقد تم اختيارهم بالتعاون مع مؤسسات الوساطة المالية الموجودة في بورصة عمان للأوراق المالية من الذين يتعاملون مع البورصة بشكل شبه دائم في بيع وشراء الأوراق المالية، وبما أن التداول قد أصبح إلكترونياً، وتنفيذ الصفقات من خلال الاتصال بالوسيط وعدم الحضور إلى البورصة في الكثير من

ت. الأحيان، فقد تم الاستعانة بالوسطاء لتحديد حجم المجتمع، وتقدير عدد المتعاملين في البورصة فقد قدر الوسطاء عدد المتعاملين ما بين (180-200) مستثمر يومياً أي بمتوسط (190) مستثمر وبالرجوع إلى كتاب طرق البحث في الإدارة للمؤلف أوماسيكاران فإن حجم العينة المناسب لمجتمع الدراسة (المستثمرون الافراد والشركات المساهمة العامة الصناعية) الذين يرتادون بورصة عمان من خلال الوسطاء من أجل الاستثمار هو (123-132) مستثمراً (Sekaran, 2000,p.295) وقد اختارت الباحثة حجم العينة ليكون 130 مستثمراً وكما هو في المعادلتين التاليتين:
(Berenson and Levine, 1999,p.392)

$$n_0 = \frac{Z^2 p (1 - P)}{e^2}$$

$$n = \frac{n_0 N}{N_0 + (N - 1)}$$

حيث أن

n_0 : حجم العينة قبل الترجيح بمعامل تصحيح حجم المجتمع.

n : حجم العينة الفعلي بعد ترجيحه بمعامل تصحيح حجم المجتمع.

N : حجم المجتمع.

P : النسبة المقدرة للمجتمع.

e : نسبة الخطأ المسموح به.

Z : القيمة الحرجة من جدول التوزيع الطبيعي لقيمة الخطأ المسموح به $=1.96$.

وبالتطبيق الفعلي في المعادلتين :

$$\frac{n_0(1.96)^2(0.5)^2(0.5)^2}{(0.5)^2} = 384$$

$$n=384*180$$

$$\frac{384 + (180-1)}{180} = 123$$

وهكذا عند التطبيق على حجم مجتمع 200 مستثمر فإن العينة المناسبة له =132
هذا وقد تم توزيع (130) استبانة وقد تمت إعادة 101 استبانة منها بنسبة استجابة 77.6% تقريباً كما يلي:

الجدول رقم (1-4)

جدول يبين عدد الاستبانات الموزعة والمستردة لعينة الدراسة.

الرقم	الفئة	الاستبانات الموزعة	الإستبانات المستردة	نسبة الاستبانات المستردة
1	المستثمرون الأفراد	80	64	%80
2	المستثمر المؤسسي	50	37	%74
	المجموع	130	101	%77.6

4: 1: 5: أساليب جمع البيانات ومصادرها:

بعد تحديد الإطار المبدئي لعناصر الدراسة الأساسية، تم الشروع بعملية جمع البيانات من مختلف المصادر ويمكن تقسيم هذه المصادر الى نوعين هما المصادر الثانوية والمصادر الأولية، كما يلي:

1. المصادر الثانوية وتشمل:

أ. دليل الشركات المساهمة لعام 2004م المتضمن البيانات العامة والبيانات المالية حول الشركات موضع الدراسة.

ب. الكتب والدوريات العلمية، والمراجع والدراسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية.

ج. المواقع الإلكترونية من خلال الإنترنت والخاصة بموقع مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة الأوراق المالية وبورصة عمان والمواقع ذات العلاقة بالموضوع.

2. المصادر الأولية وتشمل:

أ. لقد تم اعتماد مؤشر لتحديد الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية بموجب معايير المحاسبة الدولية النافذة وفق الآلية التالية:

- تم تقسيم المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية بموجب معايير المحاسبة الدولية إلى أربعة أجزاء وتشمل:

- الجزء الأول: أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة.

- الجزء الثاني: أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التشغيلية.

- الجزء الثالث: أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة

الاستثمارية.

- الجزء الرابع: أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التمويلية.
- تقسيم الأهمية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية لكل جزء من الأجزاء الأربعة إلى عدة محاور لكي تشمل جميع متطلبات قائمة التدفقات النقدية في كل المعايير الدولية والمتعلقة بقطاع الصناعة.
- ب. تم تصميم استبانة لجميع المعلومات اللازمة للدراسة، للتعرف من خلالها على آراء ونظرة كل من المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد إلى أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وقد شملت الاستبانة مايلي:
 - معلومات خاصة بالمستجيبين وقد وردت في الجزء الأول بعنوان البيانات الشخصية وتتضمن معلومات حول المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار، ومتوسط عدد القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها شهرياً.
 - وتضمن الجزء الثاني من الاستبانة معلومات حول أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة، وكذلك أهمية كل عنصر من عناصر قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للمستثمر عند اتخاذ القرار الاستثماري وقد بلغ عدد تلك البنود (30) بنداً.
 - إضافة إلى طرح سؤال مفتوح على المستجيبين للاستبانة يتعلق بأية معلومات أو افصاحات يراها
 - المستجيب ضرورية ويجب إدراجها في قائمة التدفقات النقدية غير تلك الواردة في الجزء الثاني من الاستبانة.

- مقياس تحديد الأهمية النسبية:

تم اعتماد مقياس مكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبانة كما

يلي:

الدرجة	5	4	3	2	1
الأهمية	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم

-وقد قامت الباحثة باعتماد تصنيف للمتوسطات الحسابية على النحو التالي:

الدرجة	1-وأقل 01.8	1.8-وأقل من	2.6-وأقل من	3.4-وأقل من	4.2-وأقل من
الأهمية	غير مهم	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	مهم	مهم جداً

4:1:6 التصميم الإحصائي للدراسة وتحليل البيانات.

تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.(Statistical package for Social sciences- spss)،

في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، حيث تم اختيار الأساليب المناسبة في التحليل

والتي تعتمد أساساً على نوع البيانات المراد تحليلها وعلى أهداف وفرضيات الدراسة.

وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض

البحث، وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها ومبررات استخدامها كل منها:

أولاً: أساليب إحصائية وصفية:

1. التوزيع التكراري: كمؤشر لمعرفة عدد التكرار لكل فئة من المتغيرات النوعية وكذلك القيم المختلفة للمتغير الكمي، وقد استخدم في هذه الدراسة للتعرف على خصائص عينة الدراسة.

2. الوسط الحسابي: وهو أحد مقاييس النزعة المركزية فقد تم استخدامه في هذه الدراسة كمؤشر لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجيبين للاستبانة من فئتي المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي. حيث اعتبر الوسط الحسابي لإيجابيات المشاركين مؤشراً لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود المعلومات المتعلقة بأهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية.

3. الانحراف المعياري: استخدام الانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

ثانياً: اختبار (t) (اختبار العينة الأحادية T-test):

وذلك لبيان أي فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أهمية كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية الواردة في الاستبانة بالنسبة لمجموعة المستثمرين الأفراد والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان أي اختبار الفرق بين متوسطين.

ثالثاً: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة.

وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس الممثلة بالاستبانة ولمعرفة مدى صدق الاستبانة في قياس المفهوم المراد قياسه فعلاً وهو الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) وسيتم في هذه الدراسة استخدام معامل ثبات (ألفا كرونباخ). وقد بلغ معامل الثبات ألفا للبنود المتعلقة بأهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية لكل

من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كما هو موضح بالجدول رقم(4-2)

الجدول رقم (2-4)

معامل الثبات الفا (تحديد ثبات أداة القياس)

قيمة الفا كرونباخ	متغيرات الدراسة
%81.47	قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة
%84.35	الانشطة التشغيلية
%89.80	الانشطة الاستثمارية
%81.81	الانشطة التمويلية
%93.29	الاداة الكلية (الاستبانة)

وقد بلغ معامل الثبات لأفراد العينة كوحدة واحدة والإستبانة بشكل عام 93.29% وهي نسبة تدل على مستوى عال من ثبات أداة القياس وهي أعلى من قيمة الفا المعيارية والتي تبلغ 60% ، لذلك يمكن الاعتماد على استجابات أفراد العينة في اشتقاق النتائج المتعلقة بمجتمع الدراسة.
رابعاً: اختبار ارتباط بيرسون:

وذلك لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة.

خامساً: اختبار فريدمان :

وبواسطة هذا الاختبار يتم تحديد ما اذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تحديد الأهمية النسبية لبنود قائمة التدفقات النقدية لكافة أفراد العينة من جهة ولكل من المستثمر الفرد والشركات المساهمة العامة الصناعية من جهة أخرى.

7:1:4 خصائص عينة الدراسة:

1. المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (4 - 2) نتائج الدراسة المتعلقة بالمؤهل العلمي لعينة الدراسة وتم تحديد خمسة مستويات للمؤهل العلمي تبدأ من ما دون البكالوريوس إلى درجة الدكتوراة أما المستوى السادس فهم من يحملون شهادات مهنية أخرى.

ويلاحظ من الجدول المذكور أن المستوى التعليمي للمستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي يعتبر مرتفعاً حيث كانت نسبة من يحملون درجة البكالوريوس من العينة الكلية هي (61.4%) حيث بلغت لدى المستثمر المؤسسي (67.6%) ولدى المستثمر الفرد ما نسبة (57.8%) ، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علمياً القادرة على الإجابة عن أسئلة الاستبانة.

الجدول رقم (4-3)

المؤهل العلمي لعينة الدراسة

المستثمر المؤسسي		المستثمر الفرد		العينة الكلية		المؤهل العلمي
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
16.2	6	14.1	9	14.9	15	دون البكالوريوس
67.6	25	57.8	37	61.4	62	بكالوريوس
2.7	1	7.8	5	5.9	6	دبلوم عال
13.5	5	10.9	7	11.9	12	ماجستير
		1.6	1	1.0	1	دكتوراه

		7.8	5	5.0	5	لا يحمل أي شهادة
100	37	100.0	64	100.0	101	المجموع

2. عدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار:

يظهر الجدول رقم (4-4) نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار، حيث تراوح عدد

سنوات الخبرة بين اقل من خمس سنوات وعشرين سنة فأكثر .

الجدول رقم (4-4)

عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة

المستثمر المؤسسي		المستثمر الفرد		العينة الكلية		عدد سنوات الخبرة
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
27.0	10	31.3	20	29.7	30	أقل من 5 سنوات
24.4	9	15.6	10	18.9	19	5-اقل من 10
18.9	7	17.2	11	17.8	18	10-اقل من 15
13.5	5	18.8	12	16.8	17	15-أقل من 20
16.2	6	17.2	11	16.8	17	20 سنه فأكثر
100.0	37	100.0	64	100.0	101	المجموع

ويبين هذا الجدول عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة وذلك لكل من المستثمرين الأفراد والمستثمر المؤسسي، حيث بلغت أعلى نسبة للعينة الكلية هي (29.7%) لفئة أقل من (5) سنوات، حيث بلغت هذه النسبة (31.3%) للمستثمر الفرد و(27%) للمستثمر المؤسسي وهي أيضاً أعلى نسبة لفئة أقل من (5) سنوات في حين تتجه النسب إلى الانخفاض لدى المستثمر المؤسسي كلما زادت عدد سنوات الخبرة. وتعتقد الباحثة أن المستثمر المؤسسي والمتمثل في الشركات المساهمة العامة الصناعية يعتمد على فئة الشباب عند تعيين الكوادر العاملة في مجالات الاستثمار.

هذا وتعكس النسب المبينة في الجدول المذكور تنوعاً كبيراً في عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة سواء من قطاع المؤسسات أو قطاع الأفراد، مما ينعكس إيجابياً على نتائج الدراسة.

3. التخصص العلمي:

يبين الجدول رقم (4 - 5) نتائج الدراسة المتعلقة بالتخصص العلمي لعينة الدراسة فقد تم تقسيم التخصص العلمي إلى خمس فئات، أربع منها ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة ومجالها، وهي المحاسبة والإدارة

والاقتصاد والتمويل، أما الفئة الخامسة فتشتمل التخصصات الأخرى.

الجدول رقم (4-5)

التخصص العلمي لعينة الدراسة

المستثمر المؤسسي		المستثمر الفرد		العينة الكلية		التخصص العلمي
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
78.4	29	31.2	20	48.5	49	محاسبة
10.8	4	14.1	9	12.9	13	إدارة
5.4	2	9.4	6	7.9	8	اقتصاد

تمويل	3	3.0	3	4.7	-	-
أخرى	28	27.7	26	40.6	2	5.4
المجموع	101	100.0	64	%100	37	%100.0

يبين الجدول رقم (4 - 5) أن غالبية عينة الدراسة ذات تخصصات علمية ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وأن أعلى نسبة للتخصص العلمي كانت تخصص المحاسبة حيث بلغت النسبة لدى العينة الكلية (48.5%)، في حين بلغت لدى المستثمرين الأفراد (31.3%) ولدى المستثمر المؤسسي (78.4%). ونلاحظ ارتفاع نسبة التخصصات العلمية الأخرى لدى المستثمرين الأفراد حيث بلغت (40.6%) ويمكن تفسير أسباب ارتفاع هذه النسبة إلى أن قطاع المستثمرين الأفراد يشمل جميع الفئات الراغبة بالاستثمار على اختلاف تخصصاتها في حين يحدد المستثمر المؤسسي تخصصات معينة عند تعيين مديري ماليين ومحلي للاستثمار.

4. متوسط أعداد القرارات الاستثمارية المتخذة خلال الشهر:

يبين الجدول رقم (4 - 6) متوسط أعداد القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها من قبل أفراد عينة الدراسة خلال الشهر حيث تم تقسيمها إلى أربع فئات، تبدأ من أقل من (25) قرار وتنتهي إلى (75) قرار فأكثر.

الجدول رقم (4-6)

متوسط اعداد القرارات الاستثمارية المتخذة خلال الشهر من قبل عينة الدراسة

الشركات الصناعية		المستثمرين الأفراد		العينة الكلية		المتغير
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	متوسط اعداد القرارات المتخذة
70.3	26	45.3	29	54.4	55	أقل من 25 قرار
21.6	8	23.4	15	22.8	23	25-أقل من 50
5.4	2	14.1	9	10.9	11	50-أقل من 75
2.7	1	17.2	11	11.9	12	75 فأكثر
100.0	37	100.0	64	100.0	101	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن النسبة الأكبر للعينة الكلية للدراسة (المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي) هي (54.5%) من فئة أقل من 25 قرار، وهي كذلك أعلى نسبة بالنسبة للمستثمر الفرد وقد بلغت (45.3%) لفئة الأقل من (25) قرار وكذلك أعلى نسبة بالنسبة للمستثمر المؤسسي حيث بلغت (70.3%) لفئة الأقل من (25) قرار.

ويمكن تفسير هذه النسب المرتفعة لأعداد القرارات الأقل من 25 قراراً شهرياً إلى الحالة المستقرة لاسعار بورصة عمان حيث لا تسمح الانظمة والتعليمات السارية في البورصة بتغيير سعر السهم بأكثر من 5% يومياً (حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية)، مما يحد من وجود قفزات سعرية وتصبح أكثر استقراراً.

8-1-4: الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية:

لتتعرف على اهمية البنود المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر كل من المستثمرين الأفراد والشركات المساهمة العامة الصناعية عند اتخاذ القرار الاستثماري تم إعداد قائمة تحتوي على (31) بنداً تمثل أهمية الإفصاح عن بنود قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة وكذلك عن أهمية الإفصاح عن العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية ممثلة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية حيث تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمسة بدائل تدرجت من غير مهم إلى مهم جداً.

ويبين الجدول (4 - 7) الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) من وجهة نظر أفراد العينة من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل بند.

الجدول رقم (4 - 7)

الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) من

وجهة نظر أفراد العينة (المستثمر الفرد والمؤسسي)

المستثمر المؤسسي		المستثمر الفرد		العينة الكلية		البيان	الفقرة
الانحرا ف المتوس ط	الانحرا ف المتوس ط	الانحرا ف المتوس ط	الانحرا ف المتوس ط	الانحرا ف المتوس ط	الانحرا ف المتوس ط		
0.777	4.300	0.930	3.840	0.900	4.010	أهمية عرض قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة مصنفة حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .	1
0.928	4.030	1.007	3.550	1.001	3.720	عرض قائمة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة والتي بموجبها يتم الإفصاح عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية .	2
0.989	3.510	1.022	3.190	1.017	3.310	عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح والخسارة بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية	3

1.031	3.780	1.063	3.610	1.050	3.670	أهمية تفصيل العناصر الرئيسية لاجمالي المقبوضات النقدية واجمالي المدفوعات النقدية من الانشطة الاستثمارية و التمويلية	4
0.989	3.510	0.934	3.380	0.952	3.430	أهمية تصنيف التدفقات النقدية المرتبطة بالبنود غير العادية كأنها ناشئة عن النشاطات التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية كما هو مناسب والإفصاح عنها بشكل منفصل .	5
1.160	3.350	1.119	3.220	1.130	3.270	الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة عن عمليات بالعملة الاجنبية بعد تحويل مبلغ العملة الاجنبية الى عملة المنشأة التي تنشر قائمة التدفقات النقدية	6
0.908	3.810	1.040	3.670	0.991	3.720	عرض المجموع الإجمالي للتدفقات النقدية الناشئة عن شراء وبيع الشركات التابعة وغيرها من منشآت الأعمال الأخرى وبشكل منفصل وتصنيفها على أنها نشاطات استثمارية .	7
1.011	3.240	1.114	2.890	1.086	3.020	أهمية عرض العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام نقدية أو ما يعادلها داخل قائمة التدفقات النقدية.	8
0.966	3.890	1.086	3.890	1.038	3.890	الإفصاح عن مبلغ الأرصدة النقدية الهامة وما يعادلها والتي تحتفظ بها المنشأة وغير المتوفرة للاستعمال من قبل الشركة مع بيان رأي الادارة بها.	9
0.917	4.220	1.176	3.830	1.100	3.970	أهمية الإفصاح عن توزيعات الاسهم .	10

النشاطات الاستثمارية						
1.175	3.700	1.035	3.590	1.084	3.630	17 أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية مقابل شراء الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة.
1.086	3.650	1.194	3.560	1.150	3.590	18 أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة.
0.886	3.780	1.111	3.860	1.030	3.830	19 أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية للاستثمار في اسهم وسندات الشركات الاخرى.
0.727	3.840	1.000	4.020	0.910	3.950	20 أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية الناتجة عن بيع الاستثمارات في اسهم وسندات الشركات الاخرى
0.953	3.620	1.023	3.520	0.995	3.550	21 أهمية الافصاح عن السلف والقروض المقدمة لأطراف أخرى .
0.857	3.650	0.958	3.550	0.919	3.580	22 أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية من تحصيل السلف والقروض التي قدمت للأطراف الأخرى.
0.852	3.680	1.006	3.560	0.950	3.600	23 أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيار ، وعقود المقايضة.
0.982	3.620	0.955	3.770	0.963	3.710	24 أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية للعقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيار وعقود المقايضة

المستثمر المؤسسي		المستثمر الفرد		العينة الكلية		البيان	الفقرة
الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط		
النشاطات التمويلية							
1.038	3.760	1.019	3.700	1.021	3.720	أهمية الإفصاح عن المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى .	25
0.830	3.760	1.022	3.690	0.952	3.710	أهمية الإفصاح عن المدفوعات النقدية لمالكي المنشأة مقابل شراء أو رد اسهم المنشأة .	26
0.795	3.920	0.944	3.670	0.896	3.760	أهمية الإفصاح عن المتحصلات النقدية من إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهنات العقارية وغيرها من الاقتراض قصير أو طويل الأجل .	27
0.809	3.890	0.854	3.750	0.837	3.800	أهمية الإفصاح عن المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة.	28
0.939	3.300	0.963	3.270	0.950	3.280	أهمية المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم من عقد التأجير التمويلي .	29
0.737	3.890	0.917	3.780	0.853	3.820	أهمية المدفوعات النقدية الناتجة عن توزيعات الاسهم .	30

يتبين من النتائج الواردة في الجدول رقم (4 - 7) أن الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية عند اتخاذ القرار الاستثماري من وجهة نظر أفراد العينة ككل من فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمر المؤسسي تراوحت بين متوسط الأهمية وبين المهم بشكل عام. وقد كان أعلى متوسط بالنسبة للمستثمر الفرد هو لأهمية الإفصاح عن المقبوضات النقدية الناتجة عن بيع الاستثمارات في أسهم وسندات الشركات الأخرى وقد بلغ (4.02) وكان أعلى متوسط بالنسبة للمستثمر المؤسسي هو لأهمية عرض قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة مصنفة حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وقد بلغ (4.3).

كما حصلت معظم بنود متطلبات الإفصاح على أهمية نسبية (مهم) وبلغ عدد تلك البنود (23) بنداً للمستثمر الفرد و (24) للمستثمر المؤسسي، في حين بلغت البنود المهمة جداً بالنسبة للمستثمر المؤسسي (2) ولا يوجد ما هو مهم جداً بالنسبة للمستثمر الفرد، أما البنود التي كانت متوسطة الأهمية بالنسبة للمستثمر الفرد فقد بلغت (7) في حين كانت للمستثمر المؤسسي (4).

وبين الجدول أن الانحراف المعياري لكل بند من البنود أعلاه كان منخفضاً حيث كان يساوي (1) أو اقل من (1) لغالبية البنود مما يشير إلى توافق نسبي لأراء أفراد العينة حول أهمية هذه البنود.

9-1-4 التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة.

تستعرض الباحثة هنا أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة الاختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة

ومناقشة نتائجها.

أولاً: الفرضية الأولى:

"لا تعتبر المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) مهمة من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري".

الجدول رقم (4-8)

المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)

اختبار العينة الأحادية (T-test)

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة
المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية	3.601	0.630	9.590	1.6602	0.000

يبين الجدول السابق أن متوسط آراء أفراد العينة من وجهة نظر المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري حول أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) المعدل سنة 1992م يساوي (3.601) وبانحراف معياري = (0.630). وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار العينة الأحادية one sample T-test الذي يقوم على مقارنة المتوسط الحسابي المحسوب مع المتوسط الحسابي الفرضي (3) لمقياس ليكرت الخماسي فيتم قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية ورفضها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية.

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة T المحسوبة = (9.590) أي أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي (1.662) عند درجات حرية 100 ومستوى دلالة (0.05) لذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على ما يلي:

"تعتبر المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) مهمة من وجهة نظر المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري". مما يعني أن المستثمرين في بورصة عمان يولون المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية أهمية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- ثانياً: الفرضية الثانية:

"لا تعتبر المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية مهمة من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري"

الجدول رقم (4-9)

اختبار العينة الأحادية (T-test) لأهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية

المتغير	الوسط	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة
المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية	3.441	0.796	5.565	1.6602	0.000

يبين الجدول السابق أن متوسط آراء أفراد العينة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد، والمؤسسي في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري حول أهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية يساوي (3.441) وبانحراف معياري يساوي (0.796) وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار العينة الأحادية one sample T-test .

وبما أن قيمة T المحسوبة = 5.565 وهي أكبر من قيمتها الجدولية = 1.662، عند درجات حرية = 100 ومستوى دلالة = 0.05 ، لذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ما يلي:

"تعتبر المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية مهمة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية". ولقد عززت نتيجة هذه الفرضية أهمية الأنشطة التشغيلية من وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان، ويعود ذلك إلى أن الأنشطة التشغيلية تعطي مؤشراً على مدى استمرار التدفقات النقدية من الأنشطة الاعتيادية للمنشأة.

ثالثاً: الفرضية الثالثة:

"لا تعتبر المعلومات الواردة ضمن الأنشطة الاستثمارية في قائمة التدفقات النقدية مهمة من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري".

الجدول رقم (4-10)

اختبار العينة الأحادية (T-test) لأهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة الاستثمارية في قائمة التدفقات

النقدية

المتغير	الوسط	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة
المعلومات الواردة ضمن الأنشطة الاستثمارية	3.683	0.766	8.961	1.6602	0.000

يبين الجدول رقم (4-10) متوسط آراء أفراد العينة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري حول أهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة الاستثمارية في قائمة التدفقات النقدية بأنها تساوي 3.683 وانحراف معياري = 0.766

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار العينة الأحادية one sample - T-test ويتضح من الجدول المذكور أن قيمة T المحسوبة = 8.961 وهي أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي 1.6602، عند درجات حرية = 100 ومستوى دلالة 0.05 لذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة والتي تنص على ما يلي: " نعتبر المعلومات الواردة ضمن الأنشطة الاستثمارية في قائمة التدفقات النقدية مهمة من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي كوحدة واحدة في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري". ويمكن تفسير أهمية الأنشطة الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان إلى أن هذه الأنشطة عادة ما تكون بمبالغ كبيرة تؤثر على سيولة المنشأة الواحدة.

رابعاً: الفرضية الرابعة:

"لا تعتبر المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية مهمة من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي كوحدة واحدة في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري".

الجدول رقم (4-11)

اختبار العينة الأحادية (T-test) لأهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية

المتغير	الوسط	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة
المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التمويلية	3.683	0.666	10.308	1.6602	0.000

يتضح من الجدول رقم (4 - 11) أن متوسط آراء أفراد العينة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمؤسسي كوحدة واحدة في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري حول أهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التمويلية تساوي (3.683)، وانحراف معياري يساوي 0.666 one - sample - T - test .

ومن الجدول رقم (4 - 11) نجد أن قيمة T المحسوبة = 10.308 أي أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي 1.6602 عند درجات حرية 100 ومستوى دلالة 0.05 لذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

" نعتبر المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية مهمة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان كوحدة واحدة عند اتخاذ القرار الاستثماري". نظراً لأهمية مصادر التمويل في تعزيز التدفقات النقدية وإدارة السيولة لدى الشركات من خلال الاقتراض وإصدار إسناد القرض وقدرة المنشأة على جذب مستثمرين جدد من خلال طرح أسهم جديدة، فإن المستثمر في بورصة عمان يهتم بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية من المصادر التمويلية.

خامساً: الفرضية الخامسة:

"لا يوجد تفاوت في تحديد الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة وأهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بين المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري".

الجدول رقم (4-12)

نتائج اختبار مقارنة آراء المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي حول أهمية بنود متطلبات قائمة التدفقات

النقدية T- test

المتغير	المستثمر	الوسط	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
قائمة التدفقات النقدية ككل	فرد	3.506	0.680	2.018	1.9845	0.046	رفض
	مؤسسة	3.765	0.500				
الانشطة التشغيلية	فرد	3.417	0.819	-0.396	1.9845	0.693	قبول
	مؤسسة	3.482	0.763				

قبول	0.926	1.9845	0.093-	0.809	3.678	فرد	الانشطة
				0.698	3.693	مؤسسة	الاستثمارية
قبول	0.431	1.9845	0.791	0.694	3.643	فرد	الانشطة
				0.618	3.752	مؤسسة	التمويلية

لقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار مقارنة بين عينتي مستقلتين T-test والذي يقوم على مقارنة متوسطي عينتي نتائج وإجابات الدراسة بحيث يتم قبول الفرضية العدمية إذا وقعت قيمة T المحسوبة بين + أو - 1.9845، في حين يتم قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من 1.9845 وأكبر من -1.9845.

أشارت البيانات الوارد في الجدول السابق (4-12) أن أهمية المعلومات الواردة ضمن قائمة التدفقات النقدية لدى المستثمر الفرد = 3.506 و بانحراف معياري = 0.680 أما أهميتها لدى المستثمر المؤسسي فكانت 3.760 و بانحراف معياري 0.500، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية التدفقات النقدية طبقا لطبيعة المستثمر فقد بينت نتائج اختبار مقارنة بين عينتين مستقلتين T test أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية لذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية

بين فئتي عينة الدراسة، حيث كانت المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية نسبية أكبر من وجهة نظر المستثمر المؤسسي مقارنة بالمستثمر الفرد وأن هذه الفروقات لأهمية تلك القائمة كانت جوهرية وذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%. وقد يفسر هذا الاختلاف بأن المستثمر المؤسسي يتخذ القرارات الاستثمارية بناء على تحليلات ومقاييس تنبؤ بشكل علمي أكثر، إضافة إلى وجود إمكانيات أكبر لدى المستثمر المؤسسي من الاستفادة من معلومات قائمة التدفقات النقدية.

أشارت البيانات الواردة في الجدول السابق أن أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التشغيلية لدى المستثمر الفرد = 3.417 وبانحراف معياري = 0.819 أما أهميتها لدى المستثمر المؤسسي فكانت 3.482 وبانحراف معياري 0.763 ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التشغيلية طبقا لطبيعة المستثمر، فقد بينت نتائج اختبار مقارنة بين عينتين مستقلتين T-test أن قيمة T المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية لذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نظر فئتي عينة الدراسة إلى أهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية. وقد يفسر عدم وجود تفاوت إلى أن مرونة الأهمية النسبية لمعلومات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قليلة وبالتالي فإن معلومات التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية مهمة لكل من المستثمر الفرد والمؤسسي.

- أشارت البيانات الواردة في الجدول السابق إلى أن أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة الاستثمارية لدى المستثمر الفرد = 3.678 وبانحراف معياري = 0.809 أما أهميتها لدى المستثمر المؤسسي فكانت 3.693 وبانحراف معياري 0.698، ولاختبار إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة الاستثمارية طبقا لطبيعة المستثمر فقد بينت نتائج اختبار مقارنة بين عينتين مستقلتين T test أن قيمة T المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية لذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة الاستثمارية من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة من المستثمرين من الأفراد والمؤسسات. وهذا يؤكد أهمية تلك المعلومات من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة.

- أشارت البيانات الواردة في الجدول السابق إلى أن أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التمويلية لدى المستثمر الفرد =3.643 وبانحراف معياري =0.694 أما أهميتها لدى المستثمر المؤسسي فكانت 3.752 وبانحراف معياري 0.618 ولاختبار اذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التمويلية طبقا لطبيعة المستثمر فقد بينت نتائج اختبار مقارنة بين عينتين مستقلتين T test أن قيمة T المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية لذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التمويلية لدى قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمؤسسي. مما يعزز أهمية تلك المعلومات من قبل فئتي الدراسة ويؤكد دور هذه الأنشطة في تحديد توقعات المستثمر الفرد والمؤسسي في الاستثمار بتلك الشركات.

- ولتحديد ما اذا كان هنالك فروق ذات دلالة احصائية في الاهمية النسبية لمكونات بنود قائمة التدفقات النقدية لكافة أفراد العينة من جهة، وكل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي من جهة أخرى، فقد تم استخدام اختبار فردمان Friedman Test للعينات المستقلة لتظهر النتيجة على النحو التالي:

الجدول رقم (4-13)

نتائج اختبار المتوسطات الترتيبية (Mean Rank) وقيمة z المحسوبة والجدولية

المستثمر	قائمة التدفقات النقدية	الأنشطة التشغيلية	الأنشطة الاستثمارية	الأنشطة التمويلية	قيمة كاي المحسوبة	قيمة كاي الجدولية
العينة الكلية	2.50	2.12	2.77	2.60	14.748	7.815
الفرد	2.36	2.11	2.86	2.67	13.470	7.815
المؤسسي	2.76	2.15	2.61	2.49	5.086	7.815

لقد أظهرت نتائج اختبار فردمان للمقارنات المتعددة ما يلي:

أولاً: بالنسبة للعينة الكلية للدراسة أظهرت نتائج اختبار فردمان أن قيمة كاي سكوير المحسوبة = 14.748 أعلى من قيمتها الجدولية 7.815 لذلك توجد فروق في الأهمية النسبية بين أهمية بنود قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للعينة الكلية ومن خلال المتوسطات الترتيبية يتضح أن أفراد العينة الكلية يعتمدوا على البيانات

الخاصة بالأنشطة الاستثمارية ثم الأنشطة التمويلية ثم قائمة التدفقات النقدية بشكل عام وأخيراً الأنشطة التشغيلية. وحسب رأي الباحثة فإن هذا الترتيب قد يعود لكون الأنشطة الاستثمارية عادة ما يكون تأثيرها بمبالغ كبيرة على سيولة المنشأة بما تتضمنه من الاستثمار في الأصول الثابتة وبيع تلك الأصول وشراء وبيع أسهم وسندات الشركات الأخرى، وبالتالي فإن أثرها مهم على قرارات المستثمر في بورصة عمان، أما الأنشطة التمويلية فهي التي تحدد قدرة المنشأة على جذب مستثمرين جدد والتوسع في عملياتها من خلال الاقتراض المباشر أو إصدار اسناد القرض. وأما قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة فهي في المرتبة الثالثة لأنها تجمع أثر كل من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية، وأخيراً فإن الأنشطة التشغيلية عادة ما تكون مستقرة وفيها نوع من الثبات اعتماداً على الحصة السوقية للمنشأة وحجم الاستثمار الرأسمالي لديها.

ثانياً: أما بالنسبة للمستثمر الفرد فقد أظهرت نتائج اختبار فردمان أن قيمة x^2 (كاي²) المحسوبة = 13.470 أعلى من قيمتها الجدولية 7.815 لذلك توجد فروق في الأهمية النسبية بين أهمية بنود قائمة التدفقات النقدية لدى المستثمر الفرد.

من خلال المتوسطات الترتيبية يتضح أن أفراد العينة يعتمدون على البيانات الخاصة بالأنشطة الاستثمارية ثم الأنشطة التمويلية ثم قائمة التدفقات النقدية بشكل عام وأخيراً الأنشطة التشغيلية. وهذا ما سبق تفسيره لعينة الدراسة الكلية (المستثمر المؤسسي والفرد).

ثالثاً: أما بالنسبة للمستثمر المؤسسي فقد أظهرت نتائج اختبار فردمان أن قيمة x^2 (كاي²) المحسوبة = 5.086 وهي أقل من قيمتها الجدولية 7.815 لذلك لا توجد فروق في الأهمية النسبية بين أهمية بنود قائمة التدفقات النقدية. وذلك يعود إلى أن المستثمر المؤسسي يقوم بتحليل جميع المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية لتوفر وسائل التحليل والتفسير والتنبؤ بالبيانات التي تساعد على ترشيد اتخاذ القرار الاستثماري.

العلاقة بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (4-14)

نتائج اختبار بيرسون للعلاقة بين متغيرات الدراسة

الأنشطة التمويلية	الأنشطة الاستثمارية	الأنشطة التشغيلية	قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة	
-	-	-	-	التدفقات النقدية
-	-	-	0.582	الأنشطة التشغيلية
-	-	0.619	0.594	الأنشطة الاستثمارية
-	0.665	0.468	0.534	الأنشطة التمويلية

يتضح من الجدول السابق أن هنالك علاقة مقبولة احصائياً بين متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأهمية لقائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة وعناصرها الرئيسية المتمثلة في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ترتبط بشكل إيجابي لدى المستثمر الفرد والمؤسسي، ولتحديد قوة نموذج الدراسة فقد تم استخدام اختبار VIF (Sekaran, 2000, p707) حيث يساوي

$$VIF=1/1-R^2$$

$$VIF=1/1-(.665)^2= 1.79$$

ونظراً لأن قيمة $VIF=1.79$ أقل من 5 لذلك لا يوجد ارتباط متداخل بين متغيرات الدراسة مما يفسر ذلك قوة نموذج الدراسة.

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

1 - 5 النتائج

2 - 5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5. النتائج:

لقد سعت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كإحدى القوائم الختامية المهمة التي تلزم جميع الشركات بإعدادها في نهاية السنة المالية، كما اهتمت الدراسة بالوقوف على معرفة مدى الأهمية النسبية لعناصر قائمة التدفقات النقدية المتمثلة بالأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية وتحديد الأنشطة الأكثر أهمية لدى كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي المتمثل في الشركات المساهمة العامة الصناعية وكذلك التباين في هذه الأهمية بالنسبة للمستثمر الفرد والشركات المساهمة العامة الصناعية.

والجدول رقم (1-5) يوضح نتائج أهمية عناصر قائمة التدفقات النقدية مرتبة حسب درجة أهميتها من وجهة نظر المستثمر الفرد. والجدول رقم (502) يوضح نتائج أهمية عناصر قائمة التدفقات النقدية مرتبة حسب درجة أهميتها من وجهة نظر المستثمر المؤسسي.

الجدول رقم (1-5)

ترتيب عناصر قائمة التدفقات النقدية حسب درجة أهميتها بالنسبة للمستثمر الفرد

الدرجة الأهمية	المستثمر الفرد		العينة الكلية		البيان	الفقرة
	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط		
مهم	1.086	3.890	1.038	3.890	الإفصاح عن مبلغ الأرصدة النقدية الهامة وما يعادلها والتي تحتفظ بها المنشأة وغير المتوفرة للاستعمال من قبل الشركة مع بيان رأي الإدارة بها.	9
مهم	0.930	3.840	0.900	4.010	أهمية عرض قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة مصنفة حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .	1
مهم	1.176	3.830	1.100	3.970	أهمية الإفصاح عن توزيعات الاسهم .	10
مهم	1.040	3.670	0.991	3.720	عرض المجموع الإجمالي للتدفقات النقدية الناشئة عن شراء وبيع الشركات التابعة وغيرها من منشآت الأعمال الأخرى وبشكل منفصل وتصنيفها على أنها نشاطات استثمارية .	7
مهم	1.063	3.610	1.050	3.670	أهمية تفصيل العناصر الرئيسية لاجمالي المقبوضات النقدية واجمالي المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية	4

مهم	1.007	3.550	1.001	3.720	عرض قائمة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة والتي بموجبها يتم الإفصاح عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية .	2
متوسط الأهمية	0.934	3.380	0.952	3.430	أهمية تصنيف التدفقات النقدية المرتبطة بالبنود غير العادية كأنها ناشئة عن النشاطات التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية كما هو مناسب والإفصاح عنها بشكل منفصل .	5
متوسط الأهمية	1.119	3.220	1.130	3.270	الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة عن عمليات العملة الأجنبية بعد تحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المنشأة التي تنشر قائمة التدفقات النقدية	6
متوسط الأهمية	1.022	3.190	1.017	3.310	عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح والخسارة بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية	3
متوسط الأهمية	1.114	2.890	1.086	3.020	أهمية عرض العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام نقدية أو ما يعادلها داخل قائمة التدفقات النقدية.	8
النشاطات التشغيلية						
مهم	1.040	3.670	1.122	3.680	أهمية الإفصاح عن المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات .	11

13	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية للموردين مقابل بضائع وخدمات .	3.540	1.073	3.470	1.054	مهم
12	أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية من الإتاوات والرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى .	3.440	0.963	3.440	1.006	مهم
16	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها ما لم يمكن ربطها مباشرة بالنشاطات الاستثمارية والتمويلية	3.460	1.091	3.420	1.110	مهم
14	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية للموظفين.	3.330	1.096	3.310	1.167	متوسط
15	أهمية الافصاح عن المدفوعات والمقبوضات النقدية لمنشأة التأمين مقابل الأقساط والمطالبات والدفعات السنوية ومنافع التأمين الأخرى	3.200	1.020	3.190	0.974	متوسط الأهمية
النشاطات الاستثمارية						
20	أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية الناتجة عن بيع الاستثمارات في اسهم وسندات الشركات الاخرى	3.950	0.910	4.020	1.000	مهم
19	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية للاستثمار في اسهم وسندات الشركات الاخرى.	3.830	1.030	3.860	1.111	مهم
24	أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية للعقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيار وعقود المقايضة	3.710	0.963	3.770	0.955	مهم
17	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية مقابل شراء الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة.	3.630	1.084	3.590	1.035	مهم

23	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيار ، وعقود المقايضة.	3.600	0.950	3.560	1.006	مهم
18	أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة.	3.590	1.150	3.560	1.194	مهم
22	أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية من تحصيل السلف والقروض التي قدمت للأطراف الأخرى.	3.580	0.919	3.550	0.958	مهم
21	أهمية الافصاح عن السلف والقروض المقدمة لأطراف أخرى .	3.550	0.995	3.520	1.023	مهم
النشاطات التمويلية						
30	أهمية المدفوعات النقدية الناتجة عن توزيعات الاسهم .	3.820	0.853	3.780	0.917	مهم
28	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة.	3.800	0.837	3.750	0.854	مهم
25	أهمية الافصاح عن المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى .	3.720	1.021	3.700	1.019	مهم
26	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية لمالكي المنشأة مقابل شراء أو رد اسهم المنشأة .	3.710	0.952	3.690	1.022	مهم

27	أهمية الافصاح عن المحتصلات النقدية من إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهنونات العقارية وغيرها من الاقتراض قصير أو طويل الأجل .	3.760	0.896	3.670	0.944	مهم
29	أهمية المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم من عقد التأجير التمويلي .	3.280	0.950	3.270	0.963	مهم

الجدول رقم (2-5)

ترتيب عناصر قائمة التدفقات النقدية حسب درجة أهميتها بالنسبة للمستثمر المؤسسي

الدرجة الأهمية	المستثمر المؤسسي		العينة الكلية		البيان	الفقرة
	الانحرا ف المعياري	المتوس ط	الانحرا ف المعياري	المتوس ط		
مهم جداً	0.777	4.300	0.900	4.010	أهمية عرض قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة مصنفة حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .	1
مهم جداً	0.917	4.220	1.100	3.970	أهمية الإفصاح عن توزيعات الاسهم .	10
مهم	0.928	4.030	1.001	3.720	عرض قائمة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة والتي بموجبها يتم الإفصاح عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية .	2
مهم	0.966	3.890	1.038	3.890	الإفصاح عن مبلغ الأرصدة النقدية الهامة وما يعادلها والتي تحتفظ بها المنشأة وغير المتوفرة للاستعمال من قبل الشركة مع بيان رأي الإدارة بها.	9

7	عرض المجموع الإجمالي للتدفقات النقدية الناشئة عن شراء وبيع الشركات التابعة وغيرها من منشآت الأعمال الأخرى وبشكل منفصل وتصنيفها على أنها نشاطات استثمارية .	3.720	0.991	3.810	0.908	مهم
4	أهمية تفصيل العناصر الرئيسية لاجمالي المقبوضات النقدية واجمالي المدفوعات النقدية من الانشطة الاستثمارية و التمويلية	3.670	1.050	3.780	1.031	مهم
3	عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح والخسارة بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية	3.310	1.017	3.510	0.989	مهم
5	أهمية تصنيف التدفقات النقدية المرتبطة بالبنود غير العادية كأنها ناشئة عن النشاطات التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية كما هو مناسب والإفصاح عنها بشكل منفصل .	3.430	0.952	3.510	0.989	مهم
6	الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة عن عمليات بالعملة الأجنبية بعد تحويل مبلغ العملة الأجنبية الى عملة المنشأة التي تنشر قائمة التدفقات النقدية	3.270	1.130	3.350	1.160	متوسط الأهمية
8	أهمية عرض العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام نقدية أو ما يعادلها داخل قائمة التدفقات النقدية.	3.020	1.086	3.240	1.011	متوسط الأهمية

النشاطات التشغيلية						
11	أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات .	3.680	1.122	3.700	1.266	مهم
13	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية للموردين مقابل بضائع وخدمات .	3.540	1.073	3.680	1.107	مهم
16	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها ما لم يمكن ربطها مباشرة بالنشاطات الاستثمارية والتمويلية	3.460	1.091	3.510	1.070	مهم
12	أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية من الإتاوات والرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى .	3.440	0.963	3.430	0.899	مهم
14	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية للموظفين.	3.330	1.096	3.350	0.978	متوسط الأهمية
15	أهمية الافصاح عن المدفوعات والمقبوضات النقدية لمنشأة التأمين مقابل الأقساط والمطالبات والدفعات السنوية ومنافع التأمين الأخرى	3.200	1.020	3.220	1.109	متوسط الأهمية
النشاطات الاستثمارية						
20	أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية الناتجة عن بيع الاستثمارات في اسهم وسندات الشركات الأخرى	3.950	0.910	3.840	0.727	مهم
19	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية للاستثمار في اسهم وسندات الشركات الأخرى.	3.830	1.030	3.780	0.886	مهم

17	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية مقابل شراء الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة.	3.630	1.084	3.700	1.175	مهم
23	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيار ، وعقود المقايضة.	3.600	0.950	3.680	0.852	مهم
18	أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة.	3.590	1.150	3.650	1.086	مهم
22	أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية من تحصيل السلف والقروض التي قدمت للأطراف الأخرى.	3.580	0.919	3.650	0.857	مهم
21	أهمية الافصاح عن السلف والقروض المقدمة لأطراف أخرى .	3.550	0.995	3.620	0.953	مهم
24	أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية للعقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيار وعقود المقايضة	3.710	0.963	3.620	0.982	مهم
النشاطات التمويلية						
27	أهمية الافصاح عن المحتصلات النقدية من إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهونات العقارية وغيرها من الاقتراض قصير أو طويل الأجل .	3.760	0.896	3.920	0.795	مهم
28	أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة.	3.800	0.837	3.890	0.809	مهم
30	أهمية المدفوعات النقدية الناتجة عن توزيعات الاسهم .	3.820	0.853	3.890	0.737	مهم

25	أهمية الإفصاح عن المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى .	3.720	1.021	3.760	1.038	مهم
26	أهمية الإفصاح عن المدفوعات النقدية لمالكي المنشأة مقابل شراء أو رد اسهم المنشأة .	3.710	0.952	3.760	0.830	مهم
29	أهمية المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم من عقد التأجير التمويلي .	3.280	0.950	3.300	0.939	متوسط الأهمية

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة في هذه الدراسة :

أولاً: فيما يتعلق بالأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للمستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان وجد أن المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة تراوحت ما بين مهم ومتوسط الأهمية و أن هنالك توافق نسبي لأراء أفراد العينة حول أهمية هذه المعلومات.

ثانياً: تعتبر جميع بنود قائمة التدفقات النقدية (الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) مهمة لدى كل من المستثمرين الأفراد والشركات المساهمة العامة الصناعية حيث بلغ المتوسط الحسابي لأهمية قائمة التدفقات النقدية لدى جميع أفراد العينة 3.601 والانحراف المعياري 0.630 .

ثالثاً: تعتبر المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التشغيلية مهمة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي حيث كان أهم هذه البنود هو البند المتعلق بأهمية الإفصاح عن المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات، في حين كان المتوسط الحسابي 3.68، وبانحراف معياري 1.122 بالنسبة للمستثمر الفرد، في حين كان هذا البند أيضاً هو نفسه أهم بند في الأنشطة التشغيلية من وجهة نظر المستثمر المؤسسي (الشركات المساهمة العامة الصناعية) بمتوسط 3.7 بانحراف معياري 1.266. وذلك لان هذا البند هو جوهر النشاط الرئيسي لعمل المنشأة.

رابعاً: تعتبر المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة الاستثمارية مهمة لدى كل من المستثمر الفرد و المستثمر المؤسسي، حيث كان أهم هذه البنود ضمن الأنشطة الاستثمارية للعينة كلها هو البند المتعلق بأهمية الإفصاح عن المقبوضات النقدية للاستثمار في أسهم سندات الشركات الأخرى في حين كان أهم هذه البنود لدى المستثمر الفرد هو البند المتعلق بأهمية الإفصاح عن المقبوضات النقدية الناتجة عن بيع الاستثمارات في أسهم وسندات الشركات الأخرى بمتوسط (4.020) وانحراف معياري (1) وكان هذا البند أيضاً أهم البنود لدى المستثمر المؤسسي بمتوسط (3.84) وانحراف معياري (0.727). ويعتبر البند المتعلق بأهمية الإفصاح عن المقبوضات النقدية للإستثمار في أسهم سندات الشركات الأخرى والبند المتعلق ببيع الاستثمارات في أسهم وسندات الشركات الأخرى يمثلان النسبة الكبرى من الأنشطة الاستثمارية لدى الشركات، إضافة إلى أن هذان البنودان غالباً ما يكتنفهم مخاطر متعددة.

خامساً: تعتبر المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التمويلية مهمة لدى كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي حيث كان أهم هذه البنود ضمن الأنشطة التمويلية هو البند المتعلق "بأهمية المدفوعات النقدية الناتجة عن توزيعات الأسهم" لدى أفراد الفئة كلها في حين بلغ المتوسط 3.82 والانحراف المعياري 0.853. لأن توزيعات الأسهم عامل مهم في التأثير على القيمة السوقية للسهم، والعائد الموزع على السهم.

وهذا البند أيضاً كان أهم بند لدى المستثمر الفرد حيث بلغ المتوسط 3.78 في حين الانحراف المعياري = 0.917 أما أهم هذه البنود لدى المستثمر المؤسسي فقد كان البند المتعلق بأهمية الإفصاح عن المتحصلات النقدية من إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهونات العقارية وغيرها من الاقتراض قصير أو طويل الأجل، حيث كان المتوسط 3.92 والانحراف المعياري = 0.795. فهي تبين مدى رغبة المستثمرين الآخرين على شراء اسناد القرض الصادر عن هذه الشركة.

سادساً: يوجد تفاوت في أهمية قائمة التدفقات النقدية ككل وفقاً لطبيعة المستثمر فهي لدى المستثمر المؤسسي أعلى منها لدى المستثمر الفرد.

أ. فيما يتعلق بأهمية العناصر الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية لدى كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي فقد كانت النتائج على النحو التالي:

1. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ككل بين المستثمر الفرد والمؤسسي.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التشغيلية بين المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية الأنشطة الاستثمارية بين المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التمويلية لدى كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

ب. فيما يتعلق بدرجة الأهمية النسبية لعناصر قائمة التدفقات النقدية بالنسبة لأفراد العينة الكلية والمستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي فقد كانت النتائج على النحو التالي:

1. إن أفراد العينة الكلية (المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي) يعتمدوا على البيانات الخاصة بالأنشطة الاستثمارية أولاً ثم الأنشطة التمويلية ثانياً ثم على البيانات الواردة في قائمة التدفقات النقدية بشكل عام ثالثاً، وأخيراً الأنشطة التشغيلية.

2. أما المستثمرون الأفراد فإنهم يعتمدوا على البيانات الخاصة بالأنشطة الاستثمارية أولاً ثم الأنشطة التمويلية ثانياً، ثم قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة ثالثاً وأخيراً الأنشطة التشغيلية.

3. أما المستثمر المؤسسي فإنه لا يوجد فروق في الأهمية النسبية لعناصر قائمة التدفقات النقدية لديه.

2-5 التوصيات:

على ضوء النتائج الإحصائية التي توصلت لها الدراسة توصي الباحثة وتؤكد على أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية في المملكة الأردنية الهاشمية، بعد أن قدمت هذه الدراسة دليلاً على أهميتها.

وعليه فإن الباحثة توصي بما يلي:

1. التأكيد على أهمية الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على اعتبار أن هذا المتغير يرتبط بالربح النقدي الذي يوزع على المساهمين، لأن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تمثل الربح النقدي.
2. التأكيد على أهمية الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية على اعتبار أن هذا المتغير يعد مؤشر لاحتمالات النمو والانكماش المستقبلية.
3. التأكيد على أهمية الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية على اعتبار أن هذا المتغير يُعد مؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض.
4. دعوة الباحثين إلى استجلاء وجهة نظر فئات استثمارية أخرى كقطاع البنوك وشركات التأمين والخدمات لمعرفة آراءهم حول أهمية قائمة التدفقات النقدية ومكوناتها.
5. دعوة الباحثين لدراسة مدى الالتزام الفعلي في إعداد قوائم التدفق النقدي للشركات الصناعية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية:

الكتب:

- أبو المكارم، وصفي، (2002) "دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- حجازي، محمد عباس، (1998)، "قوائم التدفقات النقدية - الإطار الفكري والتفكير العملي"، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- حماد، طارق عبد العال، (2002)، "التقارير المالية - أسس الأعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الاصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية"، الدار الجامعية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- _____، (2002، أ) "موسوعة معايير المحاسبة - شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والمصرية-عرض القوائم المالية(1)، الدار الجامعية، القاهرة- جمهورية مصر العربية.
- دهمش، نعيم، (1995)، "القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها المقبولة قبولاً عاماً"، عمان، معهد الدراسات المصرفية.
- _____، (1996)، "قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية"، عمان، معهد الدراسات المصرفية.
- دونالدكيسو، جيري ويجانت(2001)، "المحاسبة المتوسطة"، ترجمة أحمد حامد حجاج، الجزء الثاني، الطبعة الثانية.
- العقيلي، صالح والشايب، سامر، (2001)، "التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج SPSS"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية،(2001)، "معايير المحاسبة الدولية"، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبة القانونيين، الأردن.

- المصري، أحمد، (2002)، "قائمة التدفقات النقدية والدخل والأنفاق"، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، سوريا، دمشق.
- مطر، محمد، (2003)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- النشرات والوثائق الرسمية:
- المملكة الأردنية الهاشمية، "قانون الأوراق المالية"، رقم 23 لسنة 1997.
- المملكة الأردنية الهاشمية، "قانون الشركات الأردني"، رقم (22) لسنة (1997) وتعديلاته.
- بورصة عمان، سوق الأوراق المالية، "النشرة الإحصائية الشهرية"، العدد (138) - تموز 2004، دائرة الأبحاث والعلاقات الدولية، الأردن.
- دائرة البحوث، "هيئة الأوراق المالية"، عملها، أهدافها، تنظيمها، وأهم تشريعاتها، السلسلة التثقيفية(1)، الأردن.
- دليل الشركات المساهمة العامة، بورصة عمان.
- الرسائل الجامعية:
- أبو حسان، محمد، (2001)، "المحتوى المعلوماتي للريح والتدفقات النقدية والتسويات الاستحقاق للشركات المساهمة العامة الأردنية". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- الكراسنة، عمر، (2002) "التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرباح والتدفقات النقدية". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- الهنيني، إيمان، (1994)، "المعلومات المحاسبية المؤثرة على قرارات المستثمرين في سوق عمان المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- الوشلي، أكرم، (2002)، "قدرة مقاييس التدفق النقدي والريح المحاسبي على التنبؤ بالتدفقات النقدية للبنوك التجارية في الأردن". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.
- حميدات، جمعة، (2004)، "مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية

للدراستات العُليا، عمان.

- فياض، محمد، (1995)، "العلاقة بين المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفق النقدي المعدلة ومخاطر السوق (بيتا)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

- موسى، خالد، (2001)، "تحليل العلاقة بين القرار الاستثماري والمعلومات المنشورة في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس.

الدوريات والمؤتمرات:

- الجيوسي والغرايبة، (1990)، "التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، ومدى ملاءمتها لقرار الاستثمار المالي"، دراسات، المجلد السابع عشر (أ)، العدد الأول، ص 143 - 165.

- حداد، فايز، (2001) "العلاقة بين التدفقات النقدية من التشغيل والاستثمار والتمويل والعوائد غير العادية"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد (28)، العدد الأول، ص 1-14.

- الخلايلة، محمود، (1988)، "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في الأجل الطويل"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، ص 124 - 132.

- دهمش، نعيم، (2002)، "تجانس معايير المحاسبة مقارنة مع معايير الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة". المؤتمر العلمي المهني الرابع، المحاسبة وتحديات العولمة، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان - الأردن.

- شحادة، مروان (2001)، "قائمة التدفقات النقدية بإستخدام الحاسوب"، جامعة عين شمس، مصر، القاهرة، دورة في معهد الدراسات المصرفية، عمان - الأردن.

- مبارك، صلاح الدين، (1997)، "محتوي المعلومات في قائمة التدفق النقدي، دراسة اختبارية على الشركات المساهمة السعودية"، البحوث المحاسبية، المجلد الأول، العدد الأول، ص 1-25.

- مطر محمد عطية، (2002)، "الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية في الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية بين المزايا ومشاكل التطبيق"، المؤتمر العلمي المهني الرابع، المحاسبة و تحديات العولمة، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان - الأردن.

ثانياً المراجع الأجنبية

1. الكتب

- Berenson, Mark L, and David M, Levine, (1999), "Basic Business Statistics", 7th edition, Prentice- Hall, Inc, New Jersey.
- Choi, D.S., Carol Ann, Frost, and Gary K, Meek (2002), "International Accounting". 4th Edition, Prentice – Hall, Inc.
- Dyckman, Davis, Dukes,(2001), "Intermediate Accounting". 5th Edition, Irwin, Mc Graw – hill.
- Epstein, Barry, J and Abbas Ali Mirza, (2001) "IAS Interpretation and Application", John Wily and Sons, Inc.
- Jack L., Smith, Robert, M. Keith, William L, Stephens (1988), "Accounting Principles", Third Edition, Mc Graw- Hill, New York, USA.
- Kieso, Donald E, Jerry J. Weygandt, and Terry D. Warfield,(2004), "Intermediate Accounting". 11th Edition, John Wiley and Sons, Inc.
- Nobes, Christopher and Robert Parker, (2002), "Comparative International Accounting", 7th Edition, Prentice- Hall.
- Schroeder, Richard G, Myrtle W, Clark, and Jack M. Cathey,(2000) "Accounting Theory and Analysis", 7th Editions, John Wiley and Sons, Inc.
- Sekaran, Uma, (2000), "Research Methods for Business: Skill Building Approach". 3ed Edition, John Wiley, N.A.

- Bernard V.L and stober, T.L. (1989). "The Nature and Amount of Information in Cash Flows and Accruals", The Accounting Review, Vol. LXIV, No (4) PP. 624 – 652.
- Bowen, R.M, Burgstahler, D. and Daley, L.(1986), "Edivence on the Relationships Between Earnings and Various Measures of Cash Flows", The Accountng Review, Vol (61), No.(4), Pp 713-725.
- Chari, Ramesh Nara Yana, (1999) "Analysts' Use of Accruals and Cash Flows In Forecasting Earnings", Washington University, DAI – A – 60/02, P. 475.
- Cheng, C.S., Liu, C. And Schaefer, T. (1996), "Earnings Permanence and the Incremental Information content of Cash Flows from Operations". Journal of Accounting Research, Vol. (34), No. (1) PP. 173 – 181.
- Garrod, N., Giner, B. and Larran. M. (2000) "The Value Relevance of Earnings. Cash Flow and Accruals: The Impact of Disaggregation and Contingencies, Department Of Accounting and Finance", University of Glasgow, ISBN 085261 6384.
- Clubb, C.D.B. (1995), "An Empirical Study of the Information Content of Accounting Earnings Funds Flows and Cash Flows in the UK" Journal of Business Finance and Accounting. Vol (22) No. (1), PP. 35 – 51
- Finger. C.A.(1994), "The Ability of Earning to Predict, Future Earnings and Cash Flow, Jounal of Accounting Research, Vol (32) No.(2) PP. 210 – 223
- Pfeiffer, R.J, Elgers, P.T, 10. M. T. And Rees, L.L (1998) "Additional Evidence on the Incremental Information Content of Cash Flows and Accruals": The Impact of Errors in Measuring Market Expectation. The Accounting Review. Vol. (73). No.(3) PP. 373 – 385.

- Ray Burn, J. (1986), "The Association of Operating Cash Flow and Accruals with Security Return", Journal of Accounting Research. Vol. (24) Supplement, PP. 112 - 137.

-Supriyadi, (1999) "The Association Between Accounting Information And Future Cash flows": An Indonesian Case Study, University of Kenlucky, DIA - A 60/03. P. 799

- Zarowing, P. And Livant, J. (1990) "The Incremental Information Conten to Cash Flow Components". "Journal of Accounting and Economics, Vol (31) No. (1), PP. 25 - 46.

المصادر الإلكترونية

-محمد عباس حجازي، (1998، أ) "الربط بين المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية"

www.socpa.org.sa/forum/wp/010103.

-www.fasb95.org/st/summary/stsum95.shtml

-www.yahoo.com.europa.eu.int/comm/internalmarket/accounting/docs/-6008-en.pdf-
208k

-www.staff.ncl.ac.uk/chris_hicks/accounting-standards.htm

-www.Stern.nyu.edu

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية العلوم المالية والادارية

الملاحق

استبانة

لدراسة الاهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) من وجهة نظر المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان .
تقوم الباحثة باجراء دراسة حول الاهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) من وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان ، حيث تهتم الدارسة بتحديد اهمية البنود التي تتكون منها قائمة التدفقات النقدية (التشغيلية، الاستثمارية ، التمويلية)، بالنسبة للمستثمر عند اتخاذ القرار الاستثماري.

وتتم هذه الدارسة باشراف الاستاذ الدكتور: نعيم دهمش ، وقد تم تصميم الاستبانة المرفقة كجزء من متطلبات الدارسة .

ان تقديمكم للمعلومات بموضوعية وحيادية واهتمام سيؤدي الى مساعدة الباحثة في تحقيق اهداف الدارسة والخروج بنتائج ذات مصداقية مرتفعة.
هذا ونؤكد لكم بان المعلومات التي سوف يتم جمعها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة

راكيل خريسات

الجزء الأول

معلومات شخصية

الرجاء وضع إشارة (×) بجانب الاختيار الذي تراه مناسباً لكل سؤال من الأسئلة التالية:-

معلومات تتعلق بمعبئ الاستبانة :

1- المؤهل العلمي :-

- أ- () دون البكالوريوس
ب- () بكالوريوس .
ج- () دبلوم عال .
د- () ماجستير .
هـ- () دكتوراه .
و- () شهادة مهنية اذكرها.

2- التخصص العلمي :-

- () محاسبة .
() إدارة .
() اقتصاد .
() تمويل .
() أخرى حددها

3- عدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار :-

- () اقل من (5) سنوات .
() من (5) سنوات الى اقل من (10) سنة .
() من (10) سنة الى اقل من (15) سنة .
() من (15) سنة الى اقل من (20) سنة .
() من (20) سنة فأكثر .

4- عدد قرارات الاستثمار المتخذة خلال الشهر :-

اقل من 25 قرار

25- الى اقل من 50 قرار

أ- 50- الى اقل من 75 قرار

ب- 75 فأكثر .

الجزء الثاني

يرجى تحديد أهمية البنود التالية والمتعلقة بعملية نشر وعرض قائمة التدفقات النقدية وذلك بوضع إشارة (x) في العمود الذي يحدد أهمية البند :-

مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير مهم	
					1. أهمية عرض قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة مصنفة حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .
					2. عرض قائمة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة والتي بموجبها يتم الإفصاح عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية .
					3. عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح والخسارة بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية .

					12. أهمية الإفصاح عن المقبوضات النقدية من الإتاوات والرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى .
					13. أهمية الإفصاح عن المدفوعات النقدية للموردين مقابل بضائع وخدمات .
					14. أهمية الإفصاح عن المدفوعات النقدية للموظفين.
					15. أهمية الإفصاح عن المدفوعات والمقبوضات النقدية لمنشأة التأمين مقابل الأقساط والمطالبات والدفعات السنوية ومنافع التأمين الأخرى .
					16. أهمية الإفصاح عن المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها ما لم يمكن ربطها مباشرة بالنشاطات الاستثمارية والتمويلية .

مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير مهم	النشاطات الاستثمارية
					17. أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية مقابل شراء الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة.
					18. أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة.
					19. أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية للاستثمار في اسهم وسندات الشركات الاخرى.
					20. أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية الناتجة عن بيع الاستثمارات في اسهم وسندات الشركات الاخرى .
					21. أهمية الافصاح عن السلف والقروض المقدمة لأطراف أخرى .
					22. أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية من تحصيل السلف والقروض التي قدمت للأطراف الأخرى.
					23. أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيار ، وعقود المقايضة.
					24. أهمية الافصاح عن المقبوضات النقدية للعقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيار وعقود المقايضة.
					النشاطات التمويلية

					25. أهمية الافصاح عن المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى .
					26. أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية لمالكي المنشأة مقابل شراء أو رد اسهم المنشأة .
					27. أهمية الافصاح عن المتحصلات النقدية من إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهنونات العقارية وغيرها من الاقتراض قصير أو طويل الأجل .
	مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير مهم
					28. أهمية الافصاح عن المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقرضة.
					29. أهمية المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم من عقد التأجير التمويلي.
					30. أهمية المدفوعات النقدية الناتجة عن توزيعات الاسهم .
					31. بنود أخرى يجب عرضها في صلب قائمة التدفقات النقدية وغير واردة في البنود المذكورة آنفا اذكرها .
				
				
				
				

The Relative Importance of Information Content of the Statement of Cash Flows According to the International Accounting Standard (No.7) Through ' Investor's Perspectives in Amman Stock Exchange.

Abstract

By: Rakeel Sayl Al- Ekreasat

Supervisor by: Prof .Na 'im Dahmash

The statement of cash flows is considered to be one of the main financial statements . It services several interested parties such as lenders, stockholders and investors in order to evaluate the price of shares and the firm's ability to meet its obligations.

The study aimed to the following:-

- 1-To determine the relative importance of the information in the statement of cash flows as a whole according to the International Accounting Standard No. 7 ; from the perspective of individual and institutional investor.
- 2- To determine the importance of the information of the operating activities, investing activities, and financing activities in the statement of cash flows.
- 3- To determine the rate of differences in the importance of information according to the individual and institutional investors perspective in Amman Stock Exchange.

- In order to achieve these goals researcher has designed a questionnaire, consists of (31) questions that deal with the primary elements of the statement of cash flows (operational, investment and financial activities).

Questionnaires were distributed at the study's sample included (80) individual investors and (50) institutional investors in Amman Stock Exchange.

Statistical tests were used such as T-test, Chi square test .

The study reached to the following results:-

- 1- The statement of cash flows is important to individuals and institutional investors when they take investment decision.
- 2- The content of information in operational, investment and financial activities are important according to both sides.
- 3- There is variance in the importance of the statement of cash flows as a whole to the type of investor.
- 4- There are no significant sign of differences in regard to the relative importance of elements of financial statement of cash flows.
- 5- The individual investor depends at first upon the investment activities, then financial activities, then the statement of cash flows as a whole; and finally on the operational activities. Whereas, there is no differences on the dependency of the institutional investor concerning the elements of statement of cash flows.

Researcher has reached several recommendations, which include the disclosure of cash flows statement as disclosed by International Accounting Standard No (7). and should be a compulsory statement in the main published financial statements.